الحديث الصحيح ومظانه

الأستاذ الدكتور : نصر سلمان

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية قسنطينة

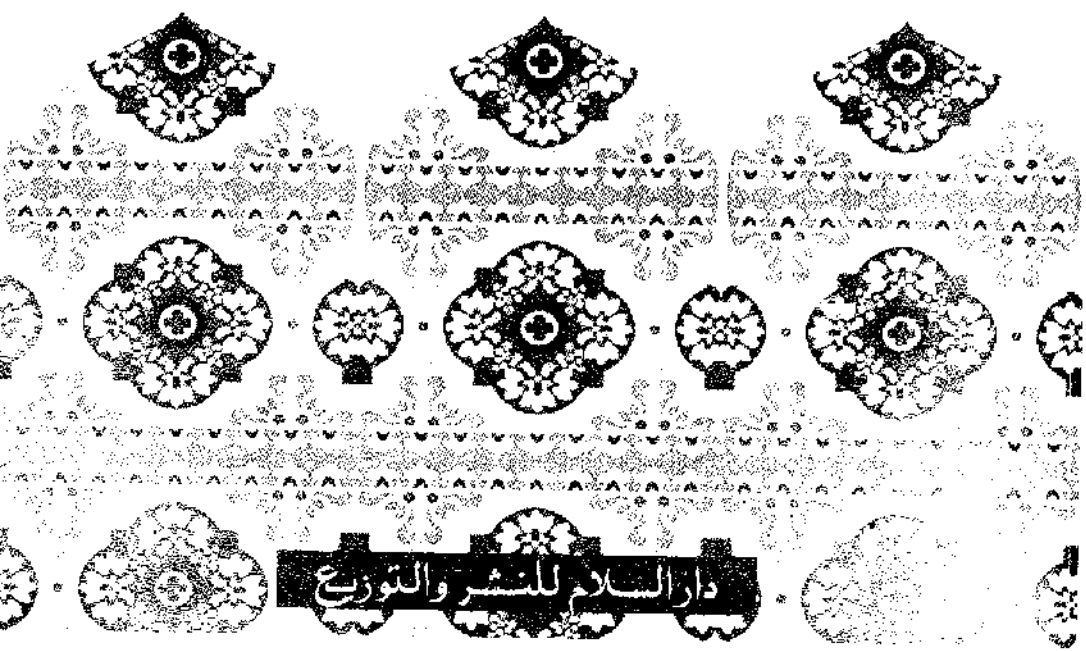

الحديث الصحيح ومظانه

الأستاذ الدكتور : نصر سلمان

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية قسنطينة

الطبعة الأولى
1426هـ / 2005 م

جميع الحقوق محفوظة

رقم الايداع القانوني: 3046-2005
ردمك: ISBN: 9961-935-24-1

تم الطبع بدار الفجر للطباعة والنشر
الطريق الوطني رقم 5 عين أسمارة - قسنطينة - الجزائر
الهاتف: 031 97 37 85 الفاكس: 031 97 42 78

المقـــدمـــــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله، فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله.﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُـــونَ﴾ آل عمران : 102.

﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء : 1.

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ الأحزاب : 71-70

أمّا بعد :

فهذه إطلالة تتعلق بالحديث الصحيح ومظانه قصدنا من خلالها تزويد القارئ المتخصص بلمحة عن الحديث الصحيح التي تبنى عليه الأحكام ، باسطين القول فيه من حيث شروطه ، وأقسامه ، ومراتبه ، وإمكانية التصحيح في الأزمنة المتأخرة ، وأصح الأسانيد ، وحكم العمل به ، معرجين على بيان أهم المظان

والمصادر التي يفزع إليها عند طلبه، مفصلين القول فيها من حيث التعريف بمصنفيها ومكان تصنيفها ، وأقوال العلماء الواردة فيها ، ومنهج أصحابها، والمفاضلة بينها من حيث التقديم والتأخير ، واهتمام الدارسين بها شرحا واستنباطا ، وتعليقا واستدراكا ، عسى أن يجد فيها الباحثون إرواء لنهمهم العلمي ، ويسرا في الحصول على المعلومة الحديثية ، وإرشادا لموطن وجودها بين دفتي أمات الكتب، آملين أن يحقق هذا الكتاب الغاية العلمية المرجوة منه ، وما ذلك على الله بعزيز وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قسنطينة في : 15 جانفي 2005 م .

الفصل الأول

الحديث الصحيح:دراسة نظرية.

تعريفه : أ ــ لغة: الصحة ضد السقم[1] والصحة في البدن حالة طبيعية تجرى أفعاله معها على المجرى الطبيعي، وقد استعيرت الصحة للمعاني[2] وعليه نقول بأن الصحة ضد السقم وهي حقيقة في الأجسام، مجاز في سائر المعاني كالصلاة، والعقود، والأقوال والأحاديث.

ب ــ اصطلاحا : هو الحديث المسند ، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذا ، ولا معللا . وهذا التعريف لابن الصــلاح [3].

وقد انتقد ابن الصلاح في تعريفه هذا بأنه لابد وأن يقول : و لا معللا بعلة قادحة أو خفية ، ولكن أجيب عن هذا الانتقاد بأن ذلك يؤخذ من تعريفه للمعلول حيث ذكر ذلك فيه [4].

2 ــ تعريف الخطابي : هو ما اتصل سنده وعدلت نقلته، فلم يشترط ضبط الراوي، ولا السلامة من الشذوذ والعلة وأجيب عن ذلك كما نص عليه الحافظ ابن حجر في نكته بأن شرط العدالة يستدعي صدق الراوي وعدم غفلته وعدم تساهله عند التحمل والأداء .فيكون هذا مغنيا عن الضبط .

---

[1] ــ الرازي : مختار الصحاح مادة :"صحح" 356.

[2] ــ الفيومي : المصباح المنير مادة :"صحح" 454/1.

[3] ــ ابن الصلاح: المقدمة 9 وعلوم الحديث11.

[4] ــ السيوطي : تدريب الراوي .46/1.

قال العراقي: وأما السلامة من الشذوذ والعلة فقال ابن دقيق العيد في الاقتراح : إن أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح ، قال : وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء[1].

شرح تعريف ابن الصلاح:يتضح من خلال تعريفه ما يأتي:

1 ــ اتصال السند:وهو قيد يخرج من لم يكن إسناده متصلا كالمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق والمدلس وغيرهما مما لم يتوفر فيه شرط الاتصال.

2 ــ أن يكون رواته عدولا:والمقصود بالعدالة: هي تلك الملكة التي تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة[2]ويشترط في العدل أن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق كارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر[3].

3 ــ أن يكون رواته ضابطين: والمقصود بالضبط عند المحدثين ضبط صدر:وهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب: وهو صيانة الراوي لكتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

والضابط من الرواة: هو الذي يقل خطؤه في الرواية، وللضبط شروط أهمها: أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل وحافظا إن حدث من حفظه، وضابطا إن حدث من كتابه ، وأن يكون عالما بما يحيل المعاني إن كان يحدث بالمعنى[4].

4 ــ ألا يكون شاذا : والشاذ قد اختلفت فيه أقوال العلماء :

فرأى الإمام الشافعي أنه "ما رواه الثقة مخالفا لرواية الناس لا أن يروي الثقة ما لا يروي غيره"[5].

---

[1] ــ المصدر نفسه .1/44 ــ 45 .

[2] ــ السخاوي : فتح المغيث .1/269.

[3] ــ الأحدب : أسباب اختلاف المحدثين .1/67 ــ 70

[4] ــ المصدر نفسه .1/134 ــ 135.

[5] ــ السيوطي : تدريب الراوي .1/232 ــ 233.

وعرفه أبو يعلى الخليلي بان: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره "[1].

وعرفه الحاكم النيسابوري بقوله: "الشاذ ما انفرد به ثقة وليس له أصل يتابع لذلك الثقة "[2].

5 ــ ولا معللا : والمقصود بالعلة أو الحديث المعلل: **هو الذي** اطلع فيه على علة قادحة في صحته مع أن الظاهر السلامة منها[3] كإرسال خفي وغيره .

وهناك من اشترط شروطا أخرى في الصحيح زيادة عما ذكره ابن الصلاح. وهذه الشروط مختلف فيها ، ومنها :

ما ذكره الحاكم : أن يكون راويه مشهورا بالطلب ، وليس مراده الشهرة المخرجة عن الجهالة، بل قدرا زائدا على ذلك.

قال عبد الله بن عون: لا يؤخذ العلم إلا على من شهد له بالطلب . والمقصود بالشهادة بالطلب أن يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس إلى كونه ضبط ما روى.

واشترط أبو حنيفة فقه الراوي ، **قال ابن حجر :** والظاهر أن ذلك إنما يشترط عند المخالفة أو عند التفرد بما تعم به البلوى [4].

أقسام الحديث الصحيح: ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين :

---

[1] ــ المصدر السابق .

[2] ــ معرفة علوم الحديث .119.

[3] ــ ابن الصلاح : المقدمة .52.

[4] ــ السيوطي : تدريب الراوي .1/49 ــ 50.

1 ــ الصحيح لذاته: وهو ما توافرت فيه جميع الشروط التي ذكرناها في تعريف الصحيح، وسمي بذلك لأنه اكتسب صحته من نفسه ، و لم يكن في حاجة لغيره حتى يعتضد ويأخذ صحته منه .

ــ مثال الصحيح لذاته: ما رواه البخاري[1] ومسلم[2] قالا: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله : من أحق الناس بحسن صحبتي ؟ قال:"أمك" قال : ثم من ؟، قال:"أمك" ، قال ثم من؟، قال:"أمك" قال: ثم من ؟ قال : "أبوك".

فهذا إسناد صحيح متصل بسماع العدل الضابط عن مثله ، فالبخاري ومسلم إمامان جليلان في هذا الشأن وشيخهما قتيبة بن سعيد ثقة كبير المحل ثبت ، وجرير هو ابن عبد الحميد ثقة صحيح الكتاب، قيل : كان في آخر عمره يهم إذا حدث من حفظه، وهذا لا يضر، فإن قتيبة من كبار تلامذة جرير متقدم السماع منه وعمارة بن القعقاع ثقة أيضا ، وكذا أبو زرعة التابعي هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي.

فرجال هذا السند كلهم ثقات احتج بهم الأئمة ، وتسلسل الإسناد معروف عند المحدثين ، وليس ثمة ما يخالفه ، والمتن كذلك موافق لما وردت به الأدلة ، وليست هناك أية علة في سنده ولا في متنه وعليه فالحديث صحيح لذاته[3].

2 ــ الصحيح لغيره: وهو الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطا غير تام من غير شذوذ ولا علة وهو كما يسميه بعض العلماء بالحسن لذاته فإذا روي من وجه آخر كان الراوي فيه تام الضبط ارتقى من الحسن لذاته إلى درجة الصحيح غيره.

والخلاصة أنه ليس صحيحا لذاته ابتداء وإنما اقتبس صحته من حديث غيره .

---

[1] ــ البخاري : كتاب الأدب :باب :"من أحق الناس بحسن الصحبة"2/8 ــ 3.

[2] ــ مسلم : كتاب البر والصلة والآداب ، باب:"بر الوالدين وأنهما أحق به "1974/4.

[3] ــ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث .244.

ـــ مثال الصحيح لغيره :

ـــ حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " .

قال ابن الصلاح: "محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، و وثقه بعضهم لصدقه وجلالته، وحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، والجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح "[1] وهذا الحديث رواه الشيخان من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ـــ رضي الله عنه ـــ وهذا الحديث روي عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وعن زيد بن خالد الجهني وعن عائشة ـــ رضوان الله عليهم أجمعين ـــ وقد صححه الترمذي، وابن حبان.

كما تابع أبو سلمة عليه عن أبي هريرة كل من عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وسعيد المقبري، وهو متفق عليه من طريق الأعرج.

مراتب الحديث الصحيح :

1 ـــ صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا .

2 ـــ صحيح انفرد به البخاري دون مسلم .

3 ـــ صحيح انفرد به مسلم دون البخاري .

4 ـــ صحيح على شرطهما و لم يخرجاه .

5 ـــ صحيح على شرط البخاري و لم يخرجه .

6 ـــ صحيح على شرط مسلم و لم يخرجه .

---

[1] ـــ علوم الحديث .31 ـــ 32.

7-صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما.

هذه هي أمهات أقسامه، وأعلاها الأولى، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا، صحيح متفق عليه .

يطلقون ذلك ، ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة [1].

ـ حكم التصحيح :

ذهب ابن الصلاح إلى عدم إمكانية التصحيح بعد العصور المتقدمة فقال:"إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، و لا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتوجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريّا عما يشترط في الصحيح من الحفظ، والضبط، والإتقان، فآل الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الأحاديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجا من ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفا آمين"[2].

ولكن رد على ابن الصلاح فيما ذهب إليه :

قال النووي بعد ذكره لقول ابن الصلاح : "والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته "[3].

---

[1] ـ ابن الصلاح : المقدمة .17.

[2] ـ علوم الحديث .16 ـ 17 والمقدمة .11.

[3] ـ التقريب والتيسير .143/1.

وقال العراقي : "وما رجحه النووي هو الذي عليه أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا " [1].

وقال ابن حجر : "قد اعترض على ابن الصلاح من اختصر كلامه، وكلهم دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل، ولا بيان تعليل، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره، ومن بعده له في ذلك كابن القطان والضياء المقدسي، والزكي المنذري ومن بعدهم كابن المواق والدمياطي والمزي ونحوهم، وليس بوارد لأنه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره وإنما يحتج عليه بإبطال دليل أو معارضته بما هو أقوى منه ومنهم من قال :"لا سلف له في ذلك، ولعله بناه على جواز خلو العصر من المجتهد، وهذا إذا انضم إلى ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه، وعمل أهل عصره، ومن بعدهم على خلاف ما قال انتهض دليلا للرد عليه ".

ثم قال أيضا : "ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورده من المتأخرين: قد يستلزم رد ما هو صحيح، وقبول ما ليس بصحيح، فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة تمنع من الحكم بصحته،ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان [2].

وقال الشيخ أحمد شاكر: "والذي أراه أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث، وهيهات، فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل لا برهان عليه من كتاب ولا سنة ، ولا تجد له شبه دليل[3].

---

[1] ــ التقييد والإيضاح .8 ــ 9.

[2] ــ النكت .56/1 ــ 63.

[3] ــ أحمد شاكر : الباعث الحثيث .29.

الفرق بين قول المحدثين : "متفق عليه" و"رواه الشيخان".

أ ــ أن الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، واشتركا في الصحابي سمي: "متفقا عليه".

ب ــ وإن اتفقا في أصل المتن واختلفا في أصل الصحابي راوي الحديث كأن يرويه البخاري عن عمر ــ رضي الله عنه ــ ومسلم عن عثمان ــ رضي الله عنه ــ ففي هذه الحالة نقول عن الحديث: "رواه الشيخان" [1].

أصح الأسانيد :

إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تبتني الصحة عليها، وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصي إحصاؤها على الحصر والعد، وأن جماعة من علماء الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم على النحو الآتي :

1 ــ الزهري عن سالم عن أبيه وبه قال إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل .

2 ــ محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي وبه قال عمرو بن علي الفلاس وعلي بن المديني ومنهم من أضاف الراوي عن محمد بن سيرين، فقال بعضهم: أيوب السختياني، ومنهم من قال ابن عون .

3 ــ الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود وبه قال يحيى بن معين.

4 ــ مالك عن نافع عن ابن عمر وبه قال البخاري، وقد بنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي على ذلك أن أجل الأسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، واحتج بإجماع أصحاب الحديث أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي، وهناك من أضاف أحمد لأنه أجل من أخذ عن الشافعي.[2] وتسمى هذه

---

[1] ــ ناجي حمادو : تيسير مصطلح الحديث .42.

[2] ــ ابن الصلاح : المقدمة .90،وعلوم الحديث،15 ــ 16،وابن كثير :مختصر علوم الحديث7.

المسلسلة بسلسلة الذهب، والغريب أنه ليس في مسند أحمد على كبره بهذه السلسلة سوى حديث واحد،وهو في الواقع أربعة أحاديث جمعها وساقها مساق الحديث الواحد بل لم يرو بهذه السلسلة غير هذه الأحاديث ولو خارج المسند .

ومن ذلك ما قاله أبو بكر القطيعي أنبأنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي أنبأ محمد بن إدريس الشافعي أنبأ مالك عن نافع عن ابن عمر ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يبع بعضكم على بعض ونهى عن النجش ، ونهى عن المزابنة" والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا. أخرجه البخاري مفرقا من حديث مالك وأخرجه مسلم من حديث مالك إلا النهي عن حبل الحبلة فأخرجه من وجه آخر [1].

5 ــ الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي وبه قال أبو بكر بن أبي شيبة[2].

ــ وسوف نذكر الأقوال الأخرى في أصح الأسانيد ملخصة من تدريب الراوي[3].

6 ــ شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن شيوخه وبه قال حجاج بن الشاعر.

7 ــ شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر أخي أم مسلمة عن أم سلمة .

8 ــ عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وبه قال ابن معين .

9 ــ يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة وبه قال سليمان بن داود الشاذكوني.

10 ــ أيوب عن نافع عن ابن عمر وبه قال أحمد بن حنبل .

11 ــ شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة عن أبي موسى الأشعري وبه قال وكيع.

12 ــ سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود وبه قال ابن المبارك والعجلي والنسائي .

---

[1] ــ السيوطي : تدريب الراوي .57/1 ــ 58.

[2] ــ ابن الصلاح : المقدمة .10 وعلوم الحديث .16.

[3] ــ انظر الكلام عن أصح الأسانيد في : تدريب الراوي .59/1 ــ 63.

13ـ الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر وبه قال النسائي.

14 ـ يحيى بن سعيد القطان عن نافع عن ابن عمر وبه قال أبو حاتم الرازي.

وذهب الحاكم النيسابوري إلى أنه ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحابي أو بلد مخصوص بأن يقال: أصح إسناد فلان أو الفلانين كذا ولا يعمم ثم قال:

15 ـ **أصح أسانيد الصديق** : إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق .

16 ـ **أصح أسانيد عمر**: الزهري عن سالم عن أبيه عن جده .

17 ـ **أصح أسانيد عمر**: الزهري عن السائب بن يزيد عن عمر.وبه قال ابن حزم.

18 ـ **أصح أسانيد أهل البيت** : جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده علي، إذا كان الراوي عن جعفر ثقة هذه عبارة الحاكم ووافقه من نقلها.

قال السيوطي : وفيها نظر فإن الضمير في جده إن عاد إلى جعفر فجده علي لم يسمع من علي ابن أبي طالب أو إلى محمد فهو لم يسمع من الحسين، وحكى الترمذي في الدعوات عن سليمان بن داود أنه قال في رواية الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي، هذا الإسناد مثل الزهري عن سالم عن أبيه .

19 ـ **أصح أسانيد أبي هريرة**:الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

20 ـ **أصح أسانيد أبي هريرة** : أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وبه قال البخاري.

21 ـ **أصح أسانيد أبي هريرة**: حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وبه قال ابن المديني.

22 ـ **أصح أسانيد ابن عمر** : مالك عن نافع عن ابن عمر .

23 ــ **أصح أسانيد عائشة** : عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ وقد قال ابن معين : هذه ترجمة شبكة الذهب .

24 ــ **أصح أسانيد عائشة** : الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة.

25 ــ **أصح أسانيد ابن مسعود** : سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود .

26 ــ **أصح أسانيد أنس** : مالك عن الزهري عن أنس .

ولكن اعترض ابن حجر على الحاكم بأن هذا مما ينازع فيه فإن قتادة وثابتا البناني أعرف بحديث أنس عن الزهري ولهما من الرواة جماعة،فأثبت أصحاب ثابت حماد بن زيد، وقيل حماد بن سلمة، وأثبت أصحاب قتادة شعبة، وقيل هشام الدستوائي

27 ــ **أصح أسانيد سعيد بن أبي وقاص** : علي بن الحسين عن ابن المسيب عن سعد بن أبي وقاص،وهناك من رأى أن ينظر لأصح الأسانيد على البلدان

28-أصح أسانيد أهل المدينة: إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن ابي هريرة.

29 ــ **أصح أسانيد المكيين** : سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر .

30 ــ **أصح أسانيد اليمانيين** : معمر بن همام عن أبي هريرة .

31 ــ **أصح أسانيد المصريين** : الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر.

32 ــ**أصح أسانيد الخراسانيين**:الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه.

33 ــ **أصح أسانيد الشاميين** : الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة.

34 ــ **أصح أسانيد الشاميين** : سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي الخولاني عن أبي ذر.

35 ــ أصح أسانيد الكوفيين : يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن الحارث بن سويد عن علي .

قال أحمد بن حنبل : ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد .

وكان جماعة لا يقدمون على حديث الحجاز شيئا حتى قال مالك : إذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه، **وقال الشافعي** : إذا لم يوجد للحديث من الحجاز أصل ذهب نخاعه حكاه الأنصاري في كتاب : ذم الكلام وعنه أيضا: كل حديث جاء من العراق وليس له أصل في الحجاز فلا نقبله وإن كان صحيحا ما أريد إلا نصيحتك[1].

حكم العمل بالصحيح:

ذهب جماهير العلماء من أهل الحديث والفقه والأصول إلى أن الحديث الصحيح حجة يجب العمل به.

أول من جرد الصحيح:

ذهب بعض العلماء إلى أن الموطأ أول كتاب صنف في الصحيح، وقد روي عن الإمام الشافعي قوله : "ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك"

وقد اعترض على هذا الرأي باعتراضات أهمها :

1 ــ أن مالكا لم يخص كتابه بالحديث الصحيح فحسب، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات ولكن رد على هذا بأنه تبين وصلها إذ وصلها ابن عبد البر في كتابه التمهيد خلا أربعة أحاديث وصلها هي الأخرى كل من ابن الصلاح والزرقاني.

2 ــ كما وقع الاعتراض بأن مالكا جمع الصحيح ممزوجا بغيره من أقوال الصحابة والتابعين، وساقها سياقا واحدا .

---

[1] ــ انظر تفصيل ذلك في : تدريب الراوي 59/1 ــ 63 .

وعليه قالوا :إن من جرد للصحيح مميزا فيه أقوال الصحابة والتابعين مع وصل أحاديثه هو الإمام البخاري في جامعه الصحيح إذ لم يوردها في سياق واحد بل صنفها مفصولة مميزة عن بعضها .

كما فسروا قول الإمام الشافعي بأنه يحمل على أنه قال ذلك قبل وجود كتاب الإمام البخاري[1].

الفصل الثاني

مظان الحديث الصحيح

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول: التعريف بالبخاري وصحيحه.

أولا : التعريف بالبخاري :

أ ــ اسمه ونسبه : هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري[2] وقد اختلف في تسمية أحد أجداده وهو يردزبه،فجاء في تهذيب التهذيب : "وقيل بردزبه وقيل ابن الأحنف[3].

ثم بين ابن حجر القول المشهور في هذه القضية فقال: "وجده بردزبه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء هذا هو المشهور في ضبطه وبه جزم ابن ماكولا "[4].

وأما ما يتعلق بنسبته للجعفيين فترجع لهذه القبيلة، وهي ولد جعفى بن سعد العشيرة وهو من مذحج والمنتسب إليها أبو جعفر عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان الجعفي

---

[1] ـ الأحدب.

[2] ــ الذهبي :تذكرة الحفاظ.55/2،وابن حجر :تهذيب التهذيب.47/9؛وهدي الساري477؛وابن العماد :شذرات الذهب.134/2.

[3] ــ ابن حجر : تهذيب التهذيب .47/9.

[4] ــ ابن حجر : هدي الساري .477.

والي بخارى فنسب إليه نسبة ولاء أخذا بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص، كان ولاؤه له [1].

ب ــ **مولده** : اتفق الرواة على أنه ولد سنة : 194 هــ واختلفوا في تحديد اليوم فجاء في شذرات الذهب أنه ولد ليلة عيد الفطر [2]وذهب ابن كثير إلى أنه ولد ليلة الجمعة الثالث عشر من شوال[3] وذهب ابن حجر إلى أنه ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال [4].

وأرجح هذه الأقوال هو القول الأخير، لأنه هو المروي عن والد البخاري، ومما لا شك فيه أن والده أدرى الناس بتاريخ ولادته[5].

جـ ــ **نشأته** : نشأ البخاري في بيت ملؤه العلم والعبادة والورع فكان والده إسماعيل من كبار المحدثين في ذلك العصر، وكان حريصا على أن يكون مطعمه ومطعم أسرته حلالا ومما يشهد لذلك قول والده عند موته "لا أعلم من مالي درهما من حرام ولا درهما من شبهة " [6].

وشاء الله أن يموت والده، وهو في سن مبكرة، فعاش يتيما في كنف أمه، وقد ألهمه الله حفظ الحديث وهو في الكتاب فانكب على قراءة الكتب المشهورة وعمره ست عشرة سنة [7]، وكان أول سماعه للحديث سنة : 205 هــ وبعد حفظه لمرويات بلده رحل في طلب المزيد [8].

---

[1] ــ ابن الأثير : جامع الأصول. 108/1،وابن حجر :هدي الساري .477.

[2] ــ ابن العماد : شذرات الذهب .134/2.

[3] ــ ابن كثير : البداية والنهاية .25/11.

[4] ــ ابن كثير : هدي الساري .477.

[5، 6] -المصدر نفسه ص479.

[7] ــ ابن كثير : البداية والنهاية .25/11.

[8] ــ القسطلاني :إرشاد الساري. 32/1 ، وابن حجر : هدي الساري. 478.

د ــ رحلاته العلمية : لما بلغ ثماني عشرة سنة ذهب للبقاع المقدسة لأداء فريضة الحج وبعد قضاء النسك بقي بمكة يطلب الحديث، ثم تنقل بعد ذلك للأخذ عن مشايخ الأمصار التي استطاع الرحلة إليها، حتى قيل إنه كتب عن أكثر من ألف شيخ [1].

وهاهو البخاري يروي عن نفسه رحلاته العلمية فيقول : "دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين " [2].

هـ ــ حفظه وقوة ذاكرته :

أثنى العلماء على حفظه ومن ذلك قول بندار محمد بن بشار : "حفاظ الدنيا أربعة" وذكره فيهم، وقد اختلف في السماع مع بعض أقرانه وكانوا يكتبون ولا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكانوا يلومونه على عدم الكتابة فعرض عليهم ما كتبوه عن ظهر قلب وقد زاد على خمسة عشر ألف حديث ثم قال : "أترون أني اختلفت هدرا وأضيع أيامي "[3].

ودخل مرة إلى سمرقند فاجتمع بأربعمائة من علماء الحديث بها، فركبوا أسانيد، وادخلوا إسناد الشام في إسناد العراق وخلطوا الرجال في الأسانيد وجعلوا متون الأحاديث على غير أسانيدها، ثم قرؤوها عليه، فرد كل حديث إلى إسناده وقوم تلك الأحاديث والأسانيد كلها .

قال ابن كثير معقبا على هذه الرواية : "وما تعنتوا عليه فيها، ولم يقدروا أن يعقلوا عليه سقطة في إسناد ولا متن" [4].

---

[1] ــ ابن كثير : البداية والنهاية .25/11.

[2] ــ ابن حجر : هدي الساري .478، والقسطلاني: إرشاد الساري.32/1.

[3] ــ الذهبي : تذكرة الحفاظ .25/11.

[4] ــ ابن حجر : البداية والنهاية .25/11.

كما كان ينظر في الكتاب مرة واحدة فيحفظ ما فيه من أول نظرة [1]،وهاهو يقول عن نفسه : "أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[2].

والأخبار في شدة حفظه وسيلان ذهنه كثيرة للغاية ، ولم نرد إثباتها هنا تحاشيا لحال الطول [3].

و ــ شيوخه :

أخذ البخاري هذا العلم الغزير عن شيوخ كثر،إذ رحل لسائر محدثي الأمصار وكتب الحديث بخراسان والجبال ومدن العراق كلها،وبالحجاز والشام ومصر.

قال البخاري : "كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل " [4].

وقسم الحافظ ابن حجر شيوخه إلى طبقات على النحو الآتي[5] :

ــ الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل : محمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد ومثل مكي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا ومثل عبيد الله بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش ومثل خلاد بن يحيى حدثه عن عيسى بن طهمان، ومثل علي بن عياش وعصام بن خالد حدثاه عن جرير بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين .

---

[1] ــ المصدر نفسه.25/11.

[2] ــ الذهبي : تذكرة الحفاظ .556/2.

[3] ــ يراجع في ذلك : هدي الساري .480،وما بعدها .

[4] ــ ابن العماد : شذرات الذهب.134/2،وابن حجر:هدي الساري479.

[5] ــ هدي الساري . 479.

ـــ **الطبقة الثانية** : من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم .

الطبقة الثالثة : هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، ونعيم بن حماد، وعلي بن المديني، ويحي بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبي بكر وعثمان ابني شيبة، وأمثال هؤلاء،وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم

ـــ **الطبقة الرابعة**: رفقاؤه في الطلب ؛ ومن سمع قبله قليلا كمحمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وعبد بن حميد، وأحمد بن النضر، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج من هؤلاء ما فاته عن مشايخه ، أو لم يجده عند غيرهم .

الطبقة الخامسة : قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال : لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله، وعمن هو دونه،وعن البخاري أنه كان يقول : لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن فوقه، وعمن هو مثله وعمن هو دونه.

و ـــ مؤلفاته :

نتج عن رحلاته العلمية وطلبه الدؤوب للعلم أن أثرى الخزانة الإسلامية بالعديد من المؤلفات التي لا غنى لأي باحث عنها، ومنها [1]:

---

[1] ـــ يراجع في مصنفاته كل من : الذهبي : تذكرة الحفاظ.555/2،وابن كثير:البداية والنهاية.27/11، وابن حجر هدي الساري .492.

1 ــ الجامع الصحيح .

2 ــ التاريخ الكبير رواه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس وأبو الحسن محمد بن سهل النسوي .

3 ــ الأدب المفرد رواه عنه أحمد بن محمد البزار .

4 ــ التاريخ الأوسط رواه عنه عبد الله بن أحمد عبد السلام الخفاف وزنجويه بن محمد اللباد .

5 ــ التاريخ الصغير رواه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقري.

6 ــ الضعفاء رواه عنه أبو بشير محمد بن أحمد بن حماد الدولابي وأبو جعفر شيخ بن سعيد وآدم بن موسى الخواري .

7 ــ خلق أفعال العباد رواه عنه يوسف بن ريحان بن عبد الصمد والفربري.

8 ــ القراءة خلف الإمام رواه عنه محمود بن إسحاق الخزاعي .

9 ــ بر الوالدين رواه عنه محمد بن دلويه الوراق .

10 ــ رفع اليدين في الصلاة رواه عنه محمود بن إسحاق الخزاعي وهو آخر من حدث عنه ببخارى .

11 ــ التفسير الكبير .

12 ــ قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وهو أول مؤلف صنفه وعمره لا يعدو ثماني عشرة سنة .

13 ــ الهبة .

14 ــ أسامي الصحابة .

15 ــ المبسوط .

16 ــ الفوائد .

17 ــ الكنى .

18 ــ العلل .

19 ــ الأشربة .

20 ــ الجامع الكبير .

21 ــ الوحدان .

ز ــ تلاميذه: إن تلاميذه لا يحصون كثرة حتى قال فيه الفربري محمد بن يوسف : "سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يروي عنه غيري "[1].

ومن أشهر تلاميذه مسلم بن الحجاج والترمذي والنسائي، وابن خزيمة، وأبو زرعة وأبو حاتم، وبعد هذه الحياة العلمية الخصبة المليئة بالرحلات والأخذ والعطاء، تاقت نفسه للاستقرار ببلده مسقط الرأس، ومستقر الطفولة، ولكن شاءت إرادة الله له غير ذلك، فتوافرت أسباب اضطرته للهجرة ومنها :

أن أمير بلده سأله أن يحضر منزله، فيقرأ الجامع والتاريخ على أولاده، فامتنع قائلا: في بيته الحلم والعلم يؤتى "أي : يعني : إذا كنتم تحبون ذلك، فهلموا إلي، ورفض أن يذهب إليهم، فبقي في نفس الأمير من تلك الواقعة شيء فاستعان عليه ببعض العلماء حتى تكلموا في مذهبه، فأبعد من بلده، ولم يمر على ذلك إلا شهر واحد حتى زال ملك ذلك الأمير وحمل إلى بغداد ليلقى في السجن حتى مات [2].

---

[1] ــ الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد .9/2.

[2] ــ ابن كثير البداية والنهاية .27/11،وابن حجر تهذيب التهذيب.52/9،وهدي الساري.490.

هذا السبب من ناحية ، وهناك سبب آخر حول للأمير نفيه من ناحية أخرى وهو الكتاب الذي بعث به محمد بن يحيى الذهلي يتهم فيه البخاري بأنه يقول: لفظ الإنسان بالقرآن مخلوق .

والحقيقة أنه براء مما نسب إليه، والقضية وما فيها توضحها الرواية الآتية :

لما قدم البخاري نيسابور قال: محمد بنيحيىالذهلي : إذ هبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاستقبله علماؤها من مرحلتين أو ثلاث من البلد، وكان الذهلي أحد المستقبلين: فقال للناس لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه، وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئي بخراسان .

وازدحم الناس عليه حتى امتلأت عليه دار البخاريين وشرفاتها ، ولما مر على ذلك ثلاثة أيام قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن ، فقال أفعالنا مخلوقة ، وألفاظنا من أفعالنا فوقع بين الناس اختلاف ، فذهب بعضهم إلى أنه قال لفظي بالقرآن مخلوق وذهب بعضهم إلى أنه لم يقل ، وأن الحقيقو تتمثل في كون البخاري لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده حسده بعض شيوخ الوقت، فقال لأصحاب الحديث إن البخاري يقول:لفظي بالقرآن مخلوق[1].

والحق : أن البخاري مبرأ من كل ما نسب إليه والأدلة على ذلك كثيرة منها:

أولا:أنه قام إليه رجل فقال : ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو،أو غير مخلوق؟فأعرض عنه البخاري ورفض الإجابة عن سؤاله ثلاثا،ولماأصرعليه قال:القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة[2].

ثانيا: ما قاله محمد بن نصر : سمعت البخاري يقول: "من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقله "[3].

---

[1] ـ ابن حجر : مقدمة التهذيب.52/9،وابن كثير: البداية والنهاية .27/11.

[2] ـ ابن العماد : شذرات الذهب.134/2،وابن حجر: مقدمة التهذيب.59/9،والهدي الساري.490.

ولما سئل لما وقع في شأنه ما وقع عن الإيمان فقال: قول وعمل، ويزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، على هذا حييت وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله تعالى" [1].

وهذا لا يفوتني أن أسجل موقف الوفاء للإمام مسلم حين نادى محمد بن يحيى الذهلي في الناس بهجره فهجره الناس إلا مسلم، فقد قطع كل علاقاته مع شيخه اخذلي بل جمع كل ما كتب منه. وأرسل به إلى بابه على ظهر حمال فاستحكمت الوحشة بينهما وتخلى عن زيارته[2].

ولما وقعت للبخاري هذه المحنة ترك بلده فارا بدينه متقيا الفتنة، نازحا إلى بلد يقال لها خرتنك على بعد فرسخين من سمرقند، ونزل بها عند بعض أقاربه داعيا ربه أن يقبض إليه، فما تم الشهر حتى قبضه الله تعالى [3].

وهكذا يموت العظماء في ديار الغربة بعيدين عن الأهل والخلان، وكانت وفاته ليلة السبت في آخر يوم من رمضان عند صلاة العشاء سنة : 256 هـ، وصلي عليه يوم العيد بعد الظهر، وكفن في ثلاثة أثواب بيض، ليس فيها قميص ولا عمامة وفق ما أوصى به، وكان عمره يوم مات اثنتين وستين عاما إلا ثلاثة عشر يوما، فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء [4].

II ــ التعريف بالجامع الصحيح :

1 ــ الاسم الكامل للجامع الصحيح : "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه " .

2 ــ دوافعه لتأليفه :

---

[2] ــ ابن العماد : شذرات الذهب.134/2،وابن حجر: تهذيب التهذيب.59/9،وهدي الساري.490.

[3] ــ ابن حجر : تهذيب التهذيب . 52/9 .

[4] ــ ابن كثير : البداية والنهاية. 27/11،وابن حجر: هدي الساري.493.

من الدوافع التي أدت بالبخاري لتأليف جامعه الصحيح أن ما دون من الحديث قبله كان قليلا، ومن الأوائل الذين قاموا بجمع الحديث ابن جريج وسعيد بن أبي عروبة والأوزاعي، والثوري وحماد بن سلمة ، ومالك بن أنس ، ومن بعج هؤلاء اصحاب المسانيد وغيرهم ومنهماسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل .

قال ابن حجر : "فلما رأى البخاري التصانيف ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فحرك همته لجمع الحديث الصحيح[1].

وقد نظر الإسماعيلي في كتابه فوجده بالفعل جامعا للصحيح مفردا إياه بالتصنيف فقال: "أما بعد فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري، فرأيته جامعا كما سمى لكثير من السنن الصحيحة ودالا على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته والعلم بالروايات وعلنها علما بالفقه واللغة وتمكنا منها كلها وتبحرا فيها " [2].

ومن الدوافع أيضا رغبة بعض أصحابه في جمع كتاب مختصر جامع لسنة رسول الله ﷺ وينقل البخاري هذه الرغبة فيقول : "كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا : لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب ـــ يعني الجامع ـــ " [3].

ومنها ما يرويه البخاري عن نفسه في قوله : "رأيت النبي ﷺ كأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين فقال: إنك تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح [4].

---

[1] ـــ هدي الساري . 6 .

[2] ـــ المصدر نفسه . 11 .

[3] ـــ [illegible] 134:2 وابن حجر هدي الساري . 7 . وتهذيب التهذيب 49:9.

مكان تصنيفه :

اختلف العلماء في مكان تصنيفه، فمنهم من ذهب إلى أنه صنفه ببخارى، ومنهم من قال بمكة .

قال البخاري : "صنفته في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثا إلا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته "[1].

قال عبد المجيد هاشم الحسيني : "ويمكن الجمع بين القولين السابقين بأنه كان يصنفه بمكة، والمدينة والبصرة وبخارى، وفي كل منطقة تطؤها قدمه لاسيما وأنه صنفه في مدة طويلة بلغت ست عشرة سنة "[2].

ويؤيد هذا ما جاء عن البخاري أنه أقام بالبصرة خمس سنين معه كتبه، يصنف ويحج كل سنة، ويرجع من مكة إلى البصرة وقد قال معقبا على هذه الرحلات: "وأنا أرجو أن الله تعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنفات"[3].

المدة التي استغرقها في تأليف الجامع الصحيح :

قال البخاري : "صنف كتاب الصحيح بست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[4].

عدد أحاديثه :

يحتوي جامعه الصحيح على "7275" حديثا، وبإسقاط المكرر تبقى أحاديثه: "4000"، وإليه ذهب ابن الصلاح، لكن النووي قيدها بالمسندة، وعليه تخرج الأحاديث المعلقة، وما ورد في التراجم، وما جاء بغير إسناد موصل [5].

---

[1] ـ العيني : عمدة القارئ . 5/1 .

[2] ـ الإمام البخاري محدثا وفقيها . 167 .

[3] ـ العيني : عمدة القارئ .5/1.

[4] ـ الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد.8/2، وابن العماد : شذرات الذهب .134/2.

[5] ـ ابن حجر : هدي الساري .465.

ـــ بعض أقوال العلماء في الجامع الصحيح :

قال النسائي : "ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل"[1] كما استحسن غيره من العلماء جامعه وشهدوا له بالصحة، ومن ذلك ما رواه أبو جعفر العقيلي من أنه لما صنف جامعه عرضه على يحيى بن معين وعلي المديني وأحمد بن حنبل وغيرهم، فتلقوه بالقبول، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي : "والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[2].

كما جاء في شذرات الذهب : "أجمع الناس على صحة كتابه، حتى لو حلف حالف بطلاق زوجته ما في صحيح البخاري كله حديث مسند إلى رسول الله ﷺ إلا وهو صحيح عنده، كما نقله، ما حكم بطلاق زوجته، نقل ذلك غير واحد من الفقهاء وقرّروه "[3].

ـــ وما أحسن ما قيل في مدح صحيحه :

صحيح البخاري لو أنصفوه ... لما خط إلا بماء الذهب

هو الفرق بين الهدى و العمى ... هو السد بين الفتى والعطب

أسانيد مثل نجوم السماء ... أمام متون غا كالشهب

بها قام ميزان دين الرسول ... ودان بها العجم بعد العرب

حجاب من النار لاشك فيه ... يميز بين الرضا والغضب

وستر رقيق إلى المصطفى ... ونص مبين لكشف الرّيب

فيا عالما أجمع العالمو ... ن على فضل رتبته بين الرتب

سبقت الأئمة فيما جمعت ... وفزت على زعمهم بالقصب

---

[1] ـــ ابن العماد : شذرات الذهب .135/2.

[2] ـــ ابن حجر : هدي الساري .489.

[3] ـــ ابن العماد : شذرات الذهب .135/2 ـــ 136.

وأبرزت في حســـــن ترتيبه وتبويبــه عجبــا للعـــــجب
فأعطـــاك مولاك مـــا تشتهيه وأجزل حظـــــك فيما وهب [1]

ـــ تراجم البخاري في جامعه الصحيح :

إن تراجم الإمام البخاري التي جعلها عناوين لأبوابه أصبحت لصيقة بفقهه حتى قيل: فقه البخاري في تراجمه، وقد اعتنى العلماء بها فهناك من نوّه بفوائدها وهناك من اعتنى بشرحها، وهناك من بين وجه المطابقة بينها وبين الحديث الوارد تحتها .

وقد جزم الكثير من الشيوخ بأن البخاري بيض التراجم بين قبر النبي ﷺ ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين [2].

وقد جمع ابن المنير خطيب الإسكندرية أربعمائة ترجمة خصها بإخراج ما فيها من الفوائد كما ألفت كتب في هذه التراجم منها : ترجمان التراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبتي، وفك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة لأبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغربي السجلماسي[3] وكتعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح، وكشرح تراجم أبواب صحيح البخاري لولي الله الدهلوي وكالأبواب والتراجم للبخاري لصاحبه محمد زكريا الكندهلوي [4].

قال ابن حجر في معرض حديثه عن غرض هذه التراجم : "ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها" [5].

حـــ ـــ شروح الجامع الصحيح :

---

[1] ـــ ابن كثير : البداية والنهاية .28/11، والقسطلاني: إرشاد الساري.30/1.

[2] ـــ ابن حجر هدي الساري .13 ـــ 14 .

[3] ـــ ابن حجر : هدي الساري .13 ـــ 14.

[4] ـــ أبو فارس : فقه الإمام البخاري .74/1 ـــ 75.

[5] ـــ ابن حجر : هدي الساري .8.

ذكر محمد منير أغا الدمشقي في كتابه : نموذج من الأعمال الخيرية سبعين شرحا لصحيح البخاري، وذكر الدكتور عبد الغني عبد الخالق في كتابه الإمام البخاري وصحيحه مائة وواحدا وثلاثين كتابا تتعلق بالجامع الصحيح بين مخطوط ومطبوع وسواء أكانت شرحا أو اختصارا أو تقديما [1].

وهذه أهم شروح البخاري :

1 ــ شرح البخاري المسمى بأعلام السنن للخطابي "ت 388 هـ" .

2 ــ المتواري على تراجم أبواب البخاري لناصر الدين أحمد بن المنير المالكي " ت 683 هـ " .

3 ــ ترجمان التراجم لأبي عبد الله محمد بن عمير بن رشيد الفهري السبتي "ت 721 هـ " .

4 ــ فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة لأبي عبد الله بن منصور بن حمامة المغربي السجلماسي .

5 ــ فتح الباري بالسيل الفسيح المجاري للفيروز أبادي "ت 817 " .

6 ــ تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عمر القرشي المخزومي الإسكندراني الملقب ببدر الدين المعروف بالدماميني (ت828 هـ).

7 ــ فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)

8 ــ عمدة القاري في شرح صحيح البخاري لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ).

9 ــ التوشيح على الجامع الصحيح لجلال الدين السيوطي " ت 911 هـ " .

---

[1] ــ أبو فارس : فقه الإمام البخاري .44/1 ــ 45.

10 ــ إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي " ت 923 هـ " .

11 ــ تحفة الباري، لشرح صحيح البخاري لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت 926 هـ).

12 ــ فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد بن أنور الكشميري .

13 ــ الفيض الجاري لشرح صحيح البخاري للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت 1162 هـ) .

14 ــ شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للشاه ولي الله الدهلوي (ت1176 هـ).

15 ــ شرح تراجم البخاري باللغة الأردية للحاج محمود حسن الديوبندي (ت 1339هـ) .

16 ــ الأبواب والتراجم للبخاري لمحمد بن زكريا الكاندهلوي .

المبحث الثاني :

التعريف بالإمام مسلم وجامعه الصحيح(*)

أولا : التعريف بالإمام مسلم :

ــ **اسمه ونسبه** : هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ينسب إلى قبيلة بني قشير العربية وعليه فهو عربي الأصل .

ــ **شيوخه** : رحل الإمام مسلم في طلب الحديث إلى جميع محدثي الأمصار الذين أمكنته الرحلة للوصول إليهم والأخذ عنهم، ولذا فشيوخه كثر من أجلهم أحمد بن

(*) تنظر مصادر ترجمته في : ابن حجر التهذيب 126/10 وما بعدها والنووي تهذيب الاسماء واللغات 90/2 والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد 10/13 وما بعدها والذهبي: تذكرة الحفاظ 150/2 وما بعدها وابن كثير : البداية والنهاية 33/11.

حنبل وإسحاق بن راهويه والإمام البخاري الذي لازمه طويلا، وهجر من أجله شيخه الذهلي لما تكلم في مذهبه، و لم يخرج له في صحيحه .

ـ مؤلفاته : خلف الإمام مسلم مؤلفات كثيرة أغلبها في الحديث وعلومه وهذه أهمها

1 ـ الجامع الصحيح .

2 ـ المسند الكبير على الرجال .

3 ـ الجامع الكبير على الأبواب .

4 ـ العلل .

5 ـ التمييز .

6 ـ الوحدان .

7 ـ الأسماء والكنى .

8 ـ الأقران .

9 ـ الأفراد .

10 ـ أفراد الشاميين .

11 ـ طبقات التابعين .

12 ـ المخضرمون .

13 ـ أولاد الصحابة .

14 ـ أوهام المحدثين .

15 ـ سؤالات أحمد .

16 ـ حديث عمرو بن شعيب .

17 ـ الانتفاع بجلود السباع .

18 ـ مشايخ مالك والثوري وشعبة .

ـ تلاميذه : روى عن الإمام مسلم خلق كثير منهم :

أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمة،والترمذي، وابن خزيمة، ويحيى بن صاعد وغيرهم من أقرانه وممن عاصروه .

ـــ **أقوال العلماء فيه:** لقد أثنى عليه كثير من العلماء، وهذه أقوالهم شاهدة على ذلك:

قال احمد بن سلمة : "سمعت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما " .

وقال إسحاق بن منصور لمسلم : "لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين " .

وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء : "كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيرا " .

وقال مسلم بن قاسم : " ثقة جليل القدر من الأئمة " .

وقال النووي : " أجمعوا على جلالته وإمامته وعلو مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها " .

ـــ **وفاته** : بعد حياة علمية مليئة بالعمل المتواصل فاضت روحه إلى الرفيق الأعلى بنيسابور مساء يوم الأحد لخمس ليال بقين من شهر رجب سنة 261هـ فجزاه الله خير الجزاء، وجعله من ورثة الفردوس الأعلى . آمين .

ثانيا :

II ـــ التعريف بالجامع الصحيح لمسلم :

ـــ **عدد أحاديثه** : جملة ما في صحيح مسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث، قال العراقي وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه، قال : وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث، وقال الميانجي ثمانية آلاف والله أعلم

[1]. وذهب صاحب الحطة إلى أن أحاديث الجامع الصحيح بالمكررات سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا [2].

وقد روى ابن الصلاح بسنده عن أبي قريش الحافظ قال : كنت عند أبي زرعة فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه، وجلس ساعة وتذاكرا، فلما قام قلت : هذا جمع أربعة آلاف حديثفي الصحيح قال أبوزرعة: فلمن ترك الباقي قال الشيخ : أراد أن في كتابه هذا أربعة آلاف حديث أوص دون المررات [3].

تقسيم مسلم للأحاديث :

ذكر مسلم في مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام :

ـــ **الأول** : ما رواه الحفاظ المتقنون، **والثاني** : ما رواه المستورون في الحفظ والإتقان، **والثالث** : ما رواه الضعفاء والمتروكون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه فاختلف العلماء في مراده .

ـــ **فذهب الحاكم والبيهقي** إلى أن المنية اخترمت مسلما قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول .

ـــ **وذهب القاضي عياض** إلى أنه ذكر حديث الطبقة الأولى وأتى بحديث الثانية على طريق المتابعة، والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأولى شيئا، وأتى بأحاديث طبقة ثالثة، وهم أقوام تكلم فيهم أقوام وزكاهم آخرون، ممن ضعفت روايتهم ببدعة، وطرح الرابعة كما نص عليه .

قال ابن الصلاح قد عيب على مسلم روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين، الذين ليسوا من شرط الصحيح .

---

[1] ـــ السيوطي : تدريب الراوي . 1/79 ـــ 80.

[2] ـــ النيفر مقدمة تحقيقه لمعلم المازري . 1/161.

[3] ـــ النووي : شرح مقدمة مسلم . 1/15.

ولكن أجيب عن هذا بما يأتي :

1 ــ أن ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده .

2 ــ أن ذلك لا يكون في الأصول بل في المتابعات والشواهد، فهو يذكر الحديث بإسناد سليم ويجعله أصلا ثم يتبعه بآخر أو بأسانيد فيها بعض الضعفاء تأكيدا أو مبالغة أو لزيادة تنبيه على فائدة .

3 ــ أن يكون الضعف طرأ على ذلك الراوي بعد أخذ مسلم عنه باختلاط مثلا كأحمد بن عبد الرحمن بن أخي عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر .

4 ــ أن يعلو بالضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي اكتفاء بمعرفة أهل الشأن، وقد أنكر عليه أبو زرعة روايته عن أسباط بن نصر وقطن وأحمد بن عيسى المصري، فقال : إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم . إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منه بنزول فأقتصر على ذلك، ولامه أيضا على التخريج عن سويد فقال : "من أين آتي بنسخة حفص عن ميسرة بعلو " [1].

شرط مسلم في صحيحه :

اختلف الإمام مسلم عن الإمام البخاري في حكمه للإسناد المعنعن بالاتصال، مكتفيا في ذلك بالمعاصرة لقبول رواية المعنعن وقد ادعى مسلم الإجماع عليه وشنع على من خالفه فقال : "وهذا القول يرحمك الله في الطعن في الأسانيد قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك لأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن

---

[1] ــ انظره منخصا في تدريب الراوي 1/73 ــ 74.

مثله حديثا، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا و لا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا "[1].

وقد دلل لمذهبه بضرب الكثير من الأمثلة الدالة في نظره على ثبوت الاتصال بمجرد المعاصرة، فذكر أمثلة كثيرة منها : أن عبد الله بن يزيد الأنصاري، وقيس بن حازم قد رويا عن أبي مسعود مسندا، كما أسند النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ثلاثة أحاديث عن النبي ﷺ .

وذكر أمثلة أخرى مستفيضة ثم علق عليها بقوله :

"فكل هؤلاء التابعين الذين نصبنا رواياتهم عن الصحابة الذين سميناهم لم يحفظ عنهم سماع علمناه منهم في رواية بعينها، ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه، وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات في صحاح الأسانيد، لا نعلمهم وهنوا شيئا منها قط، ولا التمسوا فيها سماع بعضهم من بعض، إذ السماع لكل واحد منهم ممكن من صاحبه، غير مستنكر، لكونهم جميعا كانوا في العصر الذي اتفقوا فيه، وكان هذا القول الذي أحدثه القائل، الذي حكيناه من توهين الحديث بالعلة، التي وصف أقل من أن يعرج عليه، ويثار ذكره إذ كان قولا محدثا، وكلاما خلفا لم يقله أحد من أهل العلم سلف، ويستنكره من بعدهم خلف، فلا حاجة بنا في رده بأكثر مما شرحنا، إذ كان قدر المقالة وقائلها القدر الذي وصفناه ، والله المستعان على دفع ما خالف مذهب العلماء وعليه التكلان[2].

---

[1] ـ مقدمة الجامع الصحيح .1/29 ـ 30.

[2] ـ المصدر نفسه .1/33 ـ 35.

بعد إيرادنا لقول الإمام مسلم من مظانه نقول بأننا نستغرب من ادّعاء الإمام مسلم الإجماع على قوله هذا مبينا أنه مذهب العلماء، وأن مخالفته قول محدث ومخترع مع أن المسألة قد خالف فيها جل العلماء الإمام مسلما، ولو استجيز إجماع العلماء فيها لكان فيما خالفه الإمام مسلم.

إذ ذهب جماهير العلماء إلى أنه إذا حدث المحدث بصيغة عن: "فإنه يحكم بوصله شريطة لقاء المعنعن من روى عنه بلفظ : "عن " بأن يثبت ذلك ولو مرة، وأن لا يكون المعنعن مدلسا، **وبهذا قال البخاري وابن المديني**[1]، والبرديجي، ومقتضى كلام أحمد[2] وأبي زرعة، وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ[3].

بل أضاف هؤلاء الثلاثة زيادة على الشرطين السابقين التصريح بالسماع[4]، وحكى ابن عبد البر[5]،والحاكم[6]،والخطيب البغدادي[7]،وأبو عمرو الداني الإجماع في ذلك[8].

ولكن أقول : إن دعوى الإجماع فيها نظر، وذلك ما أورده الحارث المحاسبي، وهو من أئمة الحديث والكلام ما حاصله : اختلف أهل العلم فيما يثبت به الحديث على ثلاثة أقوال :

أولها : أنه لابد أن يقول كل عدل في الإسناد: حدثني أو سمعت منه إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ فإن لم يقولوا أو بعضهم ذلك فلا لما عرفنا من روايتهم بالعنعنة فيما لم

---

[1] ــ الترمسي:منهج ذوي النظر.57،وابن كثير:مختصر علوم الحديث.30، والسخاوي: فتح المغيث.191/1.

[2] ــ الترمسي: منهج ذوي النظر .57.

[3] ــ ابن رجب : شرح علل الترمذي.365/1.

[4] ــ المصدر نفسه .367/1.

[5] ــ مقدمة التمهيد .14/1.

[6] ــ معرفة علوم الحديث.43.

[7] ــ الكفاية .361.

[8] ــ السخاوي : فتح المغيث.190/1.

يسمعوه، إلاّ أن يقال : إن الإجماع راجع إلى ما استقر عليه الأمر بعد انقراض الخلاف السابق، فيتخرج عن المسألة الأصولية في ثبوت الوفاق بعد الخلاف [1].

وهناك من تشدد فأضاف في قبوله : الحكم على المعنعن بالاتصال شروطا أخرى عدا اللقاء والسلامة من وصمة التدليس.

فاشترط أبو المظفر منصور بن أحمد السمعاني الشافعي طول الصحبة، أما أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني فلم يكتف بالصحبة، بل اشترط أن يكون المعنعن معروفا بالأخذ، والرواية عمن عنعن عنه [2].

أما القابسي فاشترط أن يدركه إدراكا بينا [3].

ومما لاشك فيه أن شروط هؤلاء أشد من شرط البخاري، وشيخه ابن المديني الذي أنكره مسلم؛ فإذا كان هذا قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم من أعلم الناس في زمنهم بمعرفة الحديث وعلله، وصحيحه، وسقيمه، هذا مع موافقة الإمام البخاري وغيره لهم، فكيف لمسلم ــ رحمه الله ــ ادّعاء الإجماع على خلاف ما ذهبوا إليه.

بل إن اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ المعتد بهم على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم [4].

وهكذا اتضح لنا أن ما ذهب إليه الإمام مسلم من كون الاكتفاء بالمعاصرة فقط هو قول الجمهور مخالف تماما لما ادعاه، بل تعقب النووي مسلما في شرحه لصحيحه بأن هذا الذي صار إليه أنكره المحققون، وبينوا ضعفه موضحين أن الذي رده هو المختار .

---

[1] ــ المصدر نفسه .1/191.

[2] ــ ابن كثير: مختصر علوم الحديث.30، والسخاوي: فتح المغيث . 1/192.

[3] ــ السخاوي: فتح المغيث.1/193، وابن كثير: مختصر علوم الحديث.30، والعراقي: التبصرة والتذكرة. 1/164، والرامهرمزي: منهج ذوي النظر. 58 .

[4] ــ ابن رجب : شرح علل الترمذي .1/372.

هذا مع مناقشة المخالفين لمسلم فيما ذهب إليه، وهذه جملة موجزة من مناقشتهم له في ذلك :

أ ــ إن ما أورده مسلم من لزوم رد المعنعن دائما لاحتمال عدم السماع، فليس بوارد، إذ المسألة مفروضة في غير المدلس، ومن عنعن عمن لقيه، ما لم يسمعه، فهو مدلس [1].

ب ــ إن جماعة من الأعيان ثبتت لهم رؤية بعض الصحابة، ومع ذلك قالوا: لم يثبت لهم سماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة، ومنهم : الأعمش، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، وابن عون، وقرة بن خالد، رأوا أنسا و لم يسمعوا منه، فرواياتهم عنه مرسلة[2].

قال أبو زرعة في أبي أمامة بن سهيل بن حنيف : "لم يسمع من عمر هذا مع أن أبا أمامة رأى النبيﷺ [3].

جـ ــ أن الظاهر من غير المدلس، ان لا يطلق ذلك إلا على السماع، والاستقراء يدل عليه، إذ عادتهم عدم إطلاق ذلك، إلا في مسموعهم، فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال، والباب مبني على غلبته، فاكتفينا به، وهذا غير موجود بمجرد إمكانية اللقاء، و لم يثبت فإنه لا يغلب الظن على الاتصال، فلا يجوز الحمل عليه ويصير كالمجهول، وعليه: فإن روايته مردودة، لا للقطع بكذبه أو ضعفه، بل للشك في حاله[4].

جـ كما ردوا على ما ذهب إليه مسلم بالآتي :

---

[1] ــ الأنصاري : فتح الباقي .163/1، والترمسي: منهج ذوي النظر.58.

[2] ــ ابن رجب : شرح علل الترمذي .365/1.

[3] ــ المصدر نفسه .367/1.

[4] ــ الترمسي: منهج ذوي النظر .58.

1 ــ أنه يلزم أن يحكم بالاتصال لكل حديث رواه من ثبت له رؤية النبيﷺ بل هذا أولى لأن هؤلاء قد ثبت لهم ملاقاته ﷺ وهو يكتفي بمجرد إمكان السماع ويلزمه أيضا الحكم باتصال أحاديث كل من عاصر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأمكن لقاؤه له، إذا روى عنه شيئا، وإن لم يثبت سماعه منه، ولا يكون حديثه مرسلا، وهذا خلاف إجماع أئمة الحديث [1].

2 ــ إن بعض ما مثل به مسلم ليس وجيها إذ قوله: "إن عبد الله بن يزيد وقيس بن أبي حازم رويا عن أبي مسعود، وأن النعمان بن أبي عياش روى عن أبي سعيد، ولم يرد التصريح بسماعهم منهما، ليس كما قال: بل إنه هو نفسه صرّح في صحيحه بسماع النعمان من أبي سعيد **في حديثين اثنين (أولهما)** : في صفة الجنة إذ أورد عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن رسول الله ﷺ قال : "إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها" .

قال أبو حازم : فحدث به النعمان بن أبي عياش الزرقي فقال: حدثني أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ "إن في الجنة شجرة يسير الراكب الجواد المضمر، السريع مائة عام ما يقطعها " [2].

وثانيهما : في كتاب الفضائل في باب : "إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته: عن أبي حازم قال: سمعت سهلا يقول: "سمعت النبيﷺ يقول : "أنا فرطكم على الحوض من ورد شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدا، وليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم " .

قال أبو حازم : فسمع النعمان بن أبي عياش، وأنا أحدثهم هذا الحديث، فقال: هكذا سمعت سهلا يقول؟ ، قال : فقلت: نعم .

---

1 ــ ابن رجب : شرح علل الترمذي .374/1.

2 ــ مسلم : الجامع الصحيح، كتاب : الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب:"إن في الجنة شجرة"2176/4.

قال : وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته يزيد فيقول: "إنهم مني"، فيقال: إنك لا تدري ما عملوا بعدك، فأقول: "سحقا سحقا لمن بدل بعدي" [1].

وأما سماع عبد الله بن يزيد وقيس بن أبي حازم من أبي مسعود، فقد وقع مصرحا به في صحيح البخاري .

ولهذا المعنى لا تجد في كلام الأئمة : شعبة، ويحيى، وأحمد، وعلي، ومن بعدهم التعليل لرواية ما بعدم السماع، و لم يقل أحد منهم قط لم يعاصره [2].

وهناك قول ثالث في المسألة مفاده : أنه لا يحكم باتصال الحديث المعنعن وأنه منقطع حتى يتبين اتصاله، و لم ينص من حكاه على قائله [3].

وقد علق ابن حجر على الأقوال الواردة في المسألة بقوله:" من حكم بالانقطاع شدد ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل والوسط الذي ليس بعده إلا التعنت مذهب البخاري ومن وافقه"[4] .

و **الخلاصة**: أنه بعدما حررنا مذهب مسلم في اكتفائه بالمعاصرة دون اللقاء في شرط الاتصال نقول بأن ما تبناه ليس وجيها، وليس هو قول الجماهير كما ادعى، بل إن دعوى الإجماع على قوله هي الأخرى محجوبة بقول الجماهير من المحدثين وأنه لو فرضنا وجود الإجماع في المسألة لكان الأجدر به أن يكون في صف مخالفيه هذا إضافة إلى كون المرويات تعتبر دينا وأن الأحوط في نقلها عدم الاكتفاء بالمعاصرة فقط للحكم عليها بالاتصال، بل لابد من التشدد والاحتياط في الشروط الواجب توفرها للحكم عليها بالاتصال.

---

[1] ــ مسلم : الجامع الصحيح . 1793/4.

[2] ــ ابن رجب : شرح علل الترمذي. 374/1 ــ 375.

[3] ــ ابن الصلاح : علوم الحديث .61، والأنصاري: فتح الباقي.165/1.

[4] -الترمسي : منهج ذوي النظر.58.

تبويب صحيح مسلم :

تأثر الإمام مسلم بشيخه البخاري فجاء كتابه مرتبا على الأبواب، وإن لم يذكر تراجما وأبوابا، لأحاديثه، وإن كانت هذه التبويبات من صنع الشراح ومن جاء بعده إلا أن الناظر في سرده للأحاديث فيه يلمس ترتيبها على الأبواب، وإن لم ينص على التبويب، **قال النووي:** "إن مسلما ـــ رحمه الله تعالى ـــ رتب كتابه على أبواب، فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو لغير ذلك" ثم قال النووي: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة، أو ركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وإن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارة تليق بها في مواطنهـــــا " [1].

والخلاصة : أن ما هو عليه اليوم من التبويب هو من وضع غيره، وقد اعتنى بتبويبه جماعة من العلماء ولذلك اختلفت تراجمه وأبوابه.

دقته في جمع الطرق :

ـــ امتاز مسلم بتفرده بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولا من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها فاختار ذكرها وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، وتحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري .

فجمعه للمتون كلها بطرقها في موضع واحد لا يفرقها في الأبواب من مميزاته وكذلك يسوقها تامة، ولا يقطعها في التراجم ويحافظ على الإتيان بلفظها، ولا يروي بالمعنى حتى إذا خالف راو في لفظة فرواها بلفظ آخر مرادف بينه [2].

---

[1] ـــ النووي : شرح مقدمة مسلم . 21/1.

[2] ـــ المقبل : مقدمته لتحقيق المعلم للمازري . 161/1.

1 ــ أنه لم يخلط مع الأحاديث شيئا من أقوال الصحابة، ومن بعدهم، حتى الأبواب والتراجم، كل ذلك حرصا على أن لا يدخل في الحديث غيره، فليس فيه بعد المقدمة إلا الحديث الصرف .

2 ــ إن الحكم على أحاديث الصحيحين جميعا بالصحة منصرف للأحاديث المخرجة بالإسناد المتواصل أما الأحاديث المعلقة التي فيها فلهما حكمها الخاص، أما المتابعات أو الشواهد التي فيهما، فإنها ليست على شرطيهما، وإنما يذكر أحدهما ذلك على وجه التأكيد والمبالغة أو لزيادة تنبيه على فائدة[1].

3 ــ تفريقه بين صيغتي التحديث "حدثنا"، والإخبار "أخبرنا"، قال ابن الصلاح: "وكان من مذهب الفرق بينهما أن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ[2].

وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق، وقال محمد بن الحسن الجوهري المصري وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وروي هذا المذهب عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب والنسائي وصار هو الغالب الشائع على الحديث.

ــ وذهبت جماعة إلى أنه يجوز أن نقول فيما قرئ على الشيخ: "حدثنا" وأخبرنا وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين ومذهب الحجازيين والكوفيين.

ــ وذهبت طائفة أخرى إلى أنه لا يجوز إطلاق : "حدثنا" ولا "أخبرنا" في القراءة، وهو مذهب عبد الله بن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل، والمشهور عن النسائي والله أعلم[1].

---

[1] ــ الأحدب : أسباب اختلاف المحدثين .659/2.

[2] ــ ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم .101.

4 ــ نسبة لفظ الحديث للراوي الذي تلقاه عنه إن كان أكثر من واحد وله في ذلك مصطلحات مثل: واللفظ له، أو أن يذكر صاحب اللفظ باسمه أو استعمال ضمير الجمع للرواة إذا اتحدوا بقوله واللفظ لهم، وكإثباته ما زاده أحد الرواة في المتن والتنبيه عليه [2].

5 ــ لا يوجد في صحيح مسلم حديث معلق إلا في موطن واحد في كتاب الحيض: قال مسلم: وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن عمية مولى ابن عباس إنه سمعه يقول أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي الجهيم بن الحارث بن الصّمّه الأنصاري، فقال أبو الجهيم، أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل[3] فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد رسول الله ﷺ حتى أقبل على الجدار، فمسح وجهه ويديه، ثم رد عليه السلام [4].

وفيه أيضا ستة عشر موضعا من المعلقات منها موضعان في الحدود والبيوع وغيرها إلا أن هذه المواضع كلها روى كل حديث منها متصلا ثم يعقب عليه بقوله: "رواه فلان" وعليه ما دامت هذه المواضع وصلها في مواطن أخرى من صحيحه يبقى في صحيحه حديث معلق واحد [5].

بعض شروح الجامع الصحيح للإمام مسلم :

1 ــ المعلم بفوائد مسلم لمحمد بن علي المازري (ت 563 هـ) والملاحظ في هذا الشرح أنه لا يلتزم فيه الترتيب الموجود في صحيح مسلم، بل يشرح بعض الأحاديث، ثم يرجع إلى شرح أحاديث أخرى متقدمة عليها .

---

[1] ــ الحسني : عبد المجيد هاشم: أصول الحديث النبوي .42.

[2] ــ أسانذا الجواني : جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف .238 ــ 242.

[3] ــ بئر جمل : موضع بقرب المدينة .

[4] ــ مسلم : الجامع الصحيح، كتاب الحيض، باب:"التيمم" .281/1.

[5] ــ السيوطي : تدريب الراوي .90/1.

2-إكمال المعلم في شرح مسلم للقاضي عياض (ت544هـ) وطريقته فيه أنه يذكر ما ذكره صاحب الأصل أولا ثم يعقب عليه بلامه وانصرف اعتناؤه إلى ناحيتين:

أ ــ تتميم شرح المعاني الحديثية سواء المسائل التي لم يتعرض لها المازري أوتعرض لها ولكن تحتاج إلى تتميم لأن المعلم عبارة عن دروس لم يقصد بها ملقيها أن تكون تأليفا .

ب ــ العناية بالكلام عن الإسناد وهذا تتميم لكتاب (تقييد المهمل وتمييز المشكل). وتوجد من الإكمال نسخ في أماكن متعددة من المكتبات التونسية ضمن المخطوطات النفيسة .

3 ــ تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الجياني .

4 ــ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت 665 هـ) .

5 ــ منهاج المحدثين وسبيل تلبية المحققين أو المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي الشافعي (ت 676 هـ) .

6 ــ إكمال الإكمال للعلامة التونسي أبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الآبي (ت 827 هـ أو 828 هـ) وقد جمع فيه شروح مسلم الأربعة: شرح المازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات مكملة والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والتزم النقل بالمعنى دون اللفظ لكنه لم يستوعب كلام صاحب المعلم وبالأخص فيما يخص اللغة إذ يحذف الشواهد.

وقد طبع هذا الكتاب مع شرح السنوسي في سبعة أجزاء على نفقة السلطان عبد الحفيظ ملك المغرب الأقصى، سنة 1327 هـ.

7 ــ مكمل الإكمال لأبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت895هـ) وهو مقدمة مضافة لما قام به الآبي، وقال السنوسي: وكان من أحسن شروحه (أي

مسلم بن الحجاج) فيما علمت وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبد الله الآبي ــ رحمه الله تعالى ورضي عنه ــ أردت أن أتعلق بأذيال القوم فاختصرت في هذا التقييد المبارك معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد وضممت إليه كثيرا مما أغفله مما هو كالضروري لا كالزائد، وأكملته أيضا بشرح الخطبة ..." .

8 ــ منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت 923 هـ) .

9 ــ مختصر إكمال الإكمال لأبي مهدي عيسى بن أحمد الهنديسي، وهذا التعليق اختصر فيه ملخصا من شرح الآبي وفتاوى نقلها من المازونية والمعيار.

10 ــ إكمال الإكمال لأبي الروح الزواوي (ت 743هـ) وهو في اثني عشر جزءا.

11 ــ إكمال الإكمال لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد البقّـــــوري (ت 707).

12 ــ شرح القيسي وهو لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الملك القيسي إذ شرح كتاب شيخه ابن جزي المسمى بالأنوار السنية واعتمد في شرحه على المعلم للمازري إذ أكثر شرحه مأخوذ منه.

13 ــ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للجلال السيوطي (ت911 هـ)[1].

المبحث الثالث : الموازنة بين الصحيحين

ذهب جمهور العلماء إلى أن صحيح البخاري أصحهما صحيحا وأكثرهما فائدة، وإذا كان هناك من يرى أن صحيح البخاري أصح كتاب بعد القرآن فهناك قول آخر ذهب أصحابه إلى تفضيل صحيح مسلم عليه، وبه قال الحسين بن علي النيسابوري

---

1 ــ عن هذه الشروح استقيناها من مقدمة الشاذلي النيفر لتحقيقه لمعلم المازري.1/192ــ 207.

(ت 349 هـ) وأبو محمد علي بن حزم الظاهري (ت456هـ)، وبعض علماء المغاربة[1].

ونرى أن ما ذهب إليه الجمهور من تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم هو الراجح وذلك لما يأتي[2] :

1 ـ إن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم عددهم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا، وأما الذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري فعددهم ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا .

2 ـ المتكلم فيهم بالضعف، ممن انفرد بهم البخاري، لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لأي واحد منهم نسخة كبيرة، قام بإخراجها كلها، أو أكثرها باستثناء ترجمة عكرمة (ت107 هـ)عن ابن عباس (ت 68هـ) بعكس مسلم فإنه أخرج تلك النسخ كلها كنسخة العلاء بن عبد الرحمن(ت138هـ)عن أبيه وغيره.

3 ـ الأحاديث المنتقدة عليهما وصلت إلى مائتين وعشرة أحاديث اختص البخاري منها بأقل من ثمانين حديثا، وباقيها قد اختص بها مسلم .

4 ـ المنفرد بهم البخاري من المتكلم فيهم أغلبهم من شيوخه الذين التقى بهم وعاصرهم وجالسهم، وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، مميزا صحيحها من سقيمها، أما مسلم فأكثر من انفرد بتخريج حديثهم ممن تكلم فيهم من المتقدمين على عصره، من التابعين ومن بعدهم .

5 ـ الإمام البخاري يخرج من أحاديث الطبقة الثانية انتقاء واختيارا، أما مسلم فيخرجها أصولا.

---

[1] ـ ابن كثير : البداية والنهاية 33/11،وابن حجر: هدي الساري.10.

[2] ـ ابن حجر : هدي الساري .10.

6 ــ شهادات العلماء الدالة على تقدم البخاري على مسلم، ومن ذلك ما قاله الدار قطني (ت385 هـ) لما ذكر له الصحيحان : "لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء" وقال مرة أخرى: "وأي شيء صنع مسلم إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات" [1].

والقول في سرد كلام الأئمة في تفضيله كثير، ويكفي أنهم متفقون على أنه كان أعلم بهذا الفن من مسلم.

وأما الذين ذهبوا إلى ترجيح مسلم كأبي علي النيسابوري الذي قال: "ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج" [2].

والحقيقة أن تقديمه لصحيح مسلم ليس للأسباب السابقة الذكر،وإنما لما يأتي:

1 ــ إن مسلما صنف كتابه في بلده بحضور أصوله، في حياة كثير من أساتذته، ولذا فإنه كان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق علما بأنه لم يكن يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباطات للأحكام، وتبويب عليها، وهذا يستلزم تقطيع الحديث في الأبواب بعكس مسلم فإنه قد جمع الطرق كلها في مكان واحد [3].

2 ــ إن مسلما اقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يوردها إلا في بعض المواطن على سبيل الندرة، تبعا لا مقصودا، وعليه قال أبو علي النيسابوري ما قال.

قال ابن حجر معقبا عليه: "مع أني رأيت بعض أئمتنا يجوز أن يكون أبو علي ما رأي صحيح البخاري" .

---

[1] ــ ابن كثير : البداية والنهاية.33/11،وابن حجر: هدي الساري.10.

[2] ــ ابن كثير : البداية والنهاية.33/11،وابن حجر: هدي الساري.10.

[3] ــ يرى الأستاذ الدكتور: حمزة عبد الله المليباري أستاذ الحديث بجامعة الأمير عبد القادر سابقا أن هذا السبب أدعى للأصحية لكون هذه الخاتة تدل على التثبت والمراجعة .

أما ما جاء عن بعض شيوخ المغاربة، فلا يحفظ عن أحد منهم أنه قيد الأفضلية بالصحة بل بعضهم أطلقها وتفسير هذه الأفضلية يوضحه ما يأتي :

1 ــ إن كتاب مسلم ليس فيه بعض خطبته إلا الحديث السرد.

2 ــ إن الأفضلية تحمل على حسن الوضع، وجودة الترتيب، وذلك لأن مسلما يجعل لكل حديث موضعا واحدا يناسبه بخلاف البخاري فإنه يقطع الحديث ويفرقه. حتى يتبادر للذهن الباحث عنه طالبا تخريجه أنه غير موجود في صحيح البخاري[1].

وهذان مثالان يوضح من خلالهما المقصود :

ــ المثال الأول : قال البخاري: باب: "ما يقع من النجاسات في السمن والماء".

ثم أورد تحت هذه الترجمة عدة أحاديث منها :

المثال الأول : عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: "كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله يكون يوم القيامة كهيئتها إذ طعنت تفجر دما، اللون لون الدم، والعرف عرف المسك" [2].

الباحث عن هذا الحديث أول ما يتبادر لذهنه أنه موجود في الجهاد إلا أنه لا يجده فيه فيظن أن البخاري لم يروه .

بينما المتصفح لصحيحه يجده روى الحديث في كتاب الوضوء، وقد بين ابن حجر سبب إيراده له في كتاب الوضوء فقال: "مقصود البخاري تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة، ما لم يتغير، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجته من الذم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء، إذا تغير بالنجاسة، فإن التغير يخرجه عن صفة الطهارة إلى النجاسة"[3].

---

[1] ــ ابن حجر : هدي الساري .10.

[2] ــ البخاري : الجامع الصحيح ، كتاب : الوضوء.133/1.

[3] ــ فتح الباري .345/1.

لكن تعقب بأن مقصوده أن يبين طهارة المسك ردًا على من يقول بنجاسته، لكونه دما تكتّل، وتغير عن الحالة المكروهة، وهي الدم، وقبح الرائحة إلى الحالة المحبوبة، وهي طيبة الرائحة، فأصبح حلالا منتقلا من حالة النجاسة لحالة الطهارة، كالخمر إن تخلل [1].

ـ **المثال الثاني : قال البخاري** : باب: "ذكر الملائكة صلوات الله عليهم".

أورد تحت هذا الباب مجموعة من الأحاديث من بينها :

عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال : قال النبي ﷺ : "قال لي جبريل من مات من أمتك لا يشرك بالله دخل الجنة، أو لم يدخل النار،قال: "وإن زنى، وإن سرق" قال: وإن" [2].

فأول ما يتبادر لذهن من يريد تخريج الحديث، أنه في كتاب الإيمان، أو في كتاب: التوحيد لذكره عدم الإشراك بالله تعالى، أو يجده في كتاب الحدود لذكره الزنا والسرقة، إلا أن البخاري أورده في كتب أخرى، وهي كتاب : بدء الخلق، كتاب الاستقراض ، كتاب الاستئذان.

هذا فضلا عن كون شرط البخاري أشد من شرط مسلم إذ البخاري يشترط اللقاء والمعاصرة، ومسلم يكتفي بالمعاصرة فقط.

والخلاصة : أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم لأن كل ما علل به تفضيل صحيح مسلم، يرجع إلى حسن الترتيب، وجودة الوضع، وسهولة التخريج لا نفس الصحة.

---

[1] ـ فتح الباري .345/1.

[2] ـ أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه منها :

أ ـ كتاب بدء الخلق.228/4.

ب ـ كتاب الاستئذان باب: "من أجاب بلبيك وسعديك" 108/8.

جـ ـ كتاب الاستقراض باب : "أداء الديون" 233/3.

وختاما: لابد من لي من تنبيه وهو كون صحيح البخاري أفضل من صحيح مسلم لا يقتضي أن يكون كل حديث في البخاري أصح مما في صحيح مسلم، بل هناك بعض الأحاديث في صحيح مسلم أصح من أحاديث صحيح البخاري، وإنما التفضيل من جهة الجملة لا التفصيل .

المبحث الرابع : المستخرجات والمستدركات على الصحيحين

ــ **تعريف الاستخراج** : وهو أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلا، فيورد أحاديثه حديثا حديثا بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيها ثقة الرواة، وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطا من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شيخه وهكذا ولو في الصحابي [1].

فائدة كتب المستخرجات :

1 ــ طلب علو الإسناد.

2 ــ الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث تثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيح أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت [2].

3 ــ تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند المعارضة.

4 ــ الحكم بعدالة من أخرج له فيه لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده .

5 ــ ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في الصحيح بالعنعنة .

6 ــ ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك .

---

[1] ــ السخاوي : فتح المغيث .44/1.

[2] ــ ابن الصلاح : علوم الحديث.19 ــ 20 .

7 ــ ما يقع فيها من التصريح بالأسماء التي وردت مبهمة أو مهملة في الصحيح سواء أكان ذلك في السند أو في المتن .

8 ــ ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه وذلك كأن يخرج صاحب الصحيح الحديث على لفظ بعض الرواة ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده فتارة يقول : مثله فيحمل على أنه نظيره سواء وتارة يقول: نحوه أو معناه، فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفي ذلك فوائد جمة.

9 ــ ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس منه منبها عليه في الصحيح المخرج عليه.

10 ــ ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها وتكون في أصل الصحيح موقوفة[1].

نماذج للمستخرجات على الصحيحين :

أولا : المستخرجات على صحيح البخاري: هناك مستخرجات كثيرة أهمها [2]:

1 ــ مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت 371 هـ) .

2 ــ مستخرج أبي بكر البرقاني (ت 425 هـ) .

3 ــ مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (ت 430 هـ) .

ثانيا : المستخرجات على صحيح مسلم كثيرة منها [3]:

1 ــ مستخرج أبي عوانة الاسفراييني (ت 316 هـ) .

2 ــ مستخرج أبي جعفر أحمد بن حمدان (ت 311 هـ) .

3 ــ مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (ت 430 هـ) .

ثالثا : المستخرجات على غير الصحيحين كثيرة منها :

---

[1] ــ ابن حجر : النكت . 111/1 ــ 114.

[2] ــ الكتاني : الرسالة المستطرفة. 21 ــ 24 ،والسيوطي: تدريب الراوي. 116/1 ــ 117.

[3] ــ الكتاني : الرسالة المستطرفة. 21 ــ 24 ،والسيوطي: تدريب الراوي. 116/1 ــ 117.

1 ــ مستخرج قاسم بن أصبغ (ت 340 هـ) على سنن أبي داود.

2 ــ مستخرج أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه (ت428هـ) على سنن الترمذي [1].

المستدركات على الصحيحين :

تعريف المستدرك : وهو أن يقوم حافظ متأخر باستدراك ما فات على البخاري أو مسلم ، أو عليهما وذلك لتوفر شرطهما أو شرط أحدهما في الأحاديث المستدركة عليهما .

بعض المستدركات على الصحيحين [2]:

1 ــ الإلزامات والتتبع للدارقطني (ت 385 هـ) .

2 ــ مستدرك الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ) .

3 ــ مستدرك أبي ذر الهروي (ت 434 هـ) .

ونرى هنا من المفيد أن نتحدث ولو بإيجاز شديد عن مستدرك الحاكم وطريقته فيه.

نقرر هنا قبل الحديث عن المستدرك أن البخاري ومسلم لم يقولا بأنهما استوعبا الصحيح في كتابيهما وإنما انتقيا مجموعة من الصحيح ولذا فليس للحاكم أن يلزمهما بما استدركه عليهما .

أما مستدرك الحاكم فلنا عليه الملاحظات الآتية :

1 ــ أنه قد يأتي لحديث لم يخرج لغالب رواته في الصحيح وبمجرد وجود راو أخرجا له أو أخرج له أحدهما فيقول هذا على شرطهما أو شرط أحدهما وهذا تساهل .

2 ــ قد يخرج حديثا بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم ثم يقول: على شرطهما وهذا تساهل أيضا .

---

[1] ــ السيوطي : تدريب الراوي .1/116 ــ 117 ؛ والكتاني : الرسالة المستطرفة .24.

[2] ــ الكتاني : الرسالة المستطرفة .19.

3 ــ قد يأتي لحديث فيه من هو ضعيف أو متهم بالكذب وغالب رواته رجال الصحيح فيقول هذا على شرطهما أو على شرط أحدهما .

4 ــ قد يأتي لحديث فيه رجل أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه فيخرج حديثه الحاكم عن غير ذلك الشيخ ثم يقول على شرطهما أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم .

5 ــ إن صحابي الصحيحين عندما يخرجان لمن تكلم فيه فإنهما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده وعلم أن له أصلا يدعمه ويعضده ، ولا يروون ما تفرد به لاسيما إذا خالفه الثقات ، فيأتي الحاكم ويخرج حديث هؤلاء دون انتقاء ومتابعة ثم يقول على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما [1].

وقد نص العلماء على تساهله في التصحيح ، فقال ابن الصلاح : "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به " [2].

وقال فيه الذهبي: " إمام صدوق لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه، فما هو ممن يجهل ذلك وإن علم ذلك فهو خيانة عظيمة ... " [3].

وقد اعتذر بعض العلماء عن تساهل الحاكم بما قاله ابن حجر: "وغنما وقع للحاكم التساهل،لأنه سود الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية، قال: ــ ابن حجر ــ: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هنا انتهى إملاء الحاكم ... ثم قال: والتساهل في القدر المملي جدا بالنسبة لما بعده " [4].

---

[1] ــ الزيلعي : نصب الراية .1/341 ــ 342.

[2] ــ المقدمة .14 .

[3] ــ ميزان الاعتدال . 3/608.

[4] ــ تدريب الراوي .1/106 ــ 107.

المبحث الخامس : التعريف بالإمام مالك وكتابه الموطأ [1]

أولا : التعريف بالإمام مالك:

ـ اسمه ونسبه: هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث وينتهي نسبه إلى يعرب بن يشحب بن قحطان الأصبحي، وجده أبو عامر من أجلاء الصحابة شهد المغازي كلها مع رسول الله ﷺ ما عدا بدرا .

ـ مولده: اختلفت أقوال العلماء في تحديد تاريخ ميلاده إذ منهم من قال سنة 90 هـ، ومنهم من قال سنة 93 ه.

نشأته: نشأ مالك في بيت ملؤه العلم إذ جده مالك كان من كبار علماء التابعين وقد روى عنه بنوه أنس وربيع، ونافع المكنى بأبي سهل وهذا الأخير من أكثرهم عناية بالرواية حتى عدّ من شيوخ ابن شهاب الزهري، هذه هي أسرة مالك وهي توحي للناشيء فيها أن يتجه لطلب الحديث والفتيا هذا إضافة إلى البيئة العامة التي يعيش فيها مالك وهي مدينة الرسول ﷺ التي هي موئل العلماء ومهوى قلوبهم، ومما لاشك فيه أن هذا الجو العلمي بالمدينة كان له أثره في نشأة مالك العلمية .

شيوخه : يمكننا هنا تقسيم شيوخ مالك إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ الشيوخ الذين لازمهم كثيرا وهم:

أ ـ ربيعة الرأي (ت 136 هـ) وهو أول شيخ اتصل به مالك، وقد أخذ عنه الفقه، وقليلا جدا من الحديث بدليل أن مجموع الأحاديث التي رواها عنه في الموطإ لا يزيد عددها عن 12 مرويا بين مسند ومرسل وبلاغ .

---

[1] ـ لقد استقينا هذه المعلومات المتعلقة بحياة إمام دار الهجرة وكتابه الموطأ من مصادر ومراجع كثيرة منها على سبيل المثال : ترتيب المدارك للقاضي عياض ، ومقدمة تنوير الحوالك للسيوطي، وعارضة الأحوذي لابن العربي، وحجة الله البالغة للدهلوي ، وتاريخ المذاهب الإسلامية ، ومالك لأبي زهرة، ومحاضرات للدكتور محمد سويسي ألقاها على طلبة ليسانس بجامعة الأمير عبد القادر في مادة: الفقه المذهبي، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان. وأسباب اختلاف المحدثين في الأحاديث، وغيرها كثير مما لم نرد إثباته هنا تجاوبا للطول .

ب ــ ابن هرمز وهو أبو بكر بن يزيد (ت 148 هـ) وكان يعرف بالأصم لشدة صممه، وقد أخذ عنه مالك الحديث رغم أننا لم نجد في موطئه شيئا مرويا عن ابن هرمز والسبب في ذلك يرجع لكون شيخه ابن هرمز استحلفه ألا يذكر في الحديث وذلك ورعا وخوفا منه أن ينقل عنه شيئا عن رسول الله ﷺ ربما وهم فيه، أو أخطأ، كما أخذ عنه اختلاف الفقهاء في الفروع ، والرد على أهل الأهواء ،وهذا ما روي عن مالك نفسه ما روي عن مالك نفسه:"جالست ابن هرمز ثلاثة عشر سنة في علم لم أكفه لأحد من الناس، وكان من أعلم الناس بالرد على أهل الأهواء، ولما اختلف فيه الناس".

جـ ــ نافع مولى ابن عمر (ت 117 هـ وقيل 120 هـ) وهو نافع بن سرجس الديلمي مولى ابن عمر ناقل علم عبد الله بن عمر، وقد قال البخاري أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر .

د ــ ابن شهاب الزهري (ت 124 هـ) وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب المدني، وقد أخذ عنه مالك بعد رجوعه من الشام، قال مالك: "قدم علينا الزهري، فأتيناه، ومعنا ربيعة، فحدثنا نيفا وأربعين حديثا، ثم أتيناه في الغد، فقال: انظروا كتابا حتى أحدثكم، ثم قال: أرأيتم ما حدثتكم به الأمس، فقال ربيعة: هاهنا من يرد عليك ما حدثت به الأمس، فقال: ومن هو؟ قال: ابن أبي عامر، قال: فحدثته بأربعين حديثا منها، فقال الزهري: ما كنت أرى أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري".

هـ ــ جعفر الصادق (ت 148هـ) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب،فقد أخذ عنه مالك وأخرج له في موطئه تسعة أحاديث منها خمسة متصلة مسندة أصلها حديث واحد، والأربعة الباقية منقطعة .

2 ــ الشيوخ الذين لم يلازمهم مالك مدة طويلة : ومنهم :

1 ــ ابن المنكدر (ت 130 وقيل 131 هـ) هو محمد بن المنكدر بن الهدير التيمي القرشي، أخذ عنه مالك العلم، وروى عنه في موطئه وكان مالك يقول: كنت إذا وجدت من قلبي قسوة آت ابن المنكدر فأنظر إليه نظرة فأبغض نفسي أياما.

2 ــ أبو الزناد (ت 174 هـ): أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان من الموالي، وهو أحد كبار التابعين، أخذ عنه مالك الفقه المأثور عن الصحابة والتابعين وروى عنه في موطئه.

3 ــ الشيوخ الزائرون: الذين يلتقي بهم عند زيارتهم للمدينة أو لمكة أثناء موسم الحج: ومنهم :

1 ــ أبو الزبير المكي محمد بن تدرس (ت 128 هـ) . 2 ــ أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري (ت 131 هـ). 3 ــ الليث بن سعد المصري (ت 175 هـ) . 4 ــ عبد الرحمن الأوزاعي فقيه الشام (ت 175 هـ) .

وزيادة عن هؤلاء الشيوخ : فإن عدد الشيوخ الذين روى عنهم في الموطإ وسماهم خمسة وتسعين رجلا .

محنته: وقعت هذه المحنة للإمام مالك في عهد أبي جعفر المنصور وذلك سنة: 146 هـ بالمدينة ، وقد أوثق فيها مالك بالحبل وجر وضرب بالسياط ستين مرة وقيل مائة مرة ومدت يده حتى انخلعت كتفه وحصل له سقوط فيها حتى صار بعد ذلك يسوي رداءه ومرض بسلس البول الذي كان حائلا دون ذهابه للمسجد النبوي وحضور الصلوات، وقد اختلفت الأقوال في سبب هذه المحنة إلى قائل إن سببها تفضيل عثمان على علي ــ رضي الله عنهما ــ وذلك عندما سأله أحد العلويين من خير الناس بعد الرسول ــصلى الله عليه وسلم ــفقال :أبو بكر ثم ثنى بعمر وثلث بعثمان ، قيل: ثم من؟ قال: هنا وقف الناس.

وهناك من قال إن سببها اقحامه بعدم الاعتراف ببيعة أبي جعفر المنصور من طرف الحساد لأنه كان يفتي بحديث"ليس على مستكره طلاق "،فيقاس عليه أنه ليس على مستكره بيعة.

وننبه هنا إلى أن الذي أنزل هذه العقوبة بالإمام مالك هو:جعفر بن سليمانوالي المدينة آنذاك.

أقوال العلماء فيه:

قال الشافعي: "إذا جاء الأثر فمالك النجم " وقال أيضا: "مالك وابن عيينة القرينان لولاهما لذهب علم الحجاز" وقال عبد الرحمن بن مهدي: "ما بقي على وجه الأرض أحد آمن على حديث رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ من مالك بن أنس" وقال ابن عيينة: "رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاد مالك للرجال" وقال ابن وهب: "لولا مالك والليث لضللنا".

وقال سفيان بن عيينة في حديث: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة" نرى أنه مالك بن أنس، والحديث المذكور أخرجه أحمد، والترمذي، وحسنه النسائي، والحاكم في المستدرك وصححه من حديث أبي هريرة مرفوعا .

ـــ تلاميذه :

إن الذين تتلمذوا عن مالك لا يحصون كثرة، إذ لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواة مالك حتى أفرد الخطيب البغدادي كتابا في الرواة عن مالك أورد فيه ألف رجل إلا سبعة (993 راويا) ، وذكر القاضي عياض أنه ألّف في رواته كتابا ذكر فيه نيفا على ألف إسم وثلاثمائة إسم، كما عقد القاضي عياض بابا كاملا في ترتيب المدارك

ذكر فيه من رووا عن مالك الموطأ، وقد روى عن مالك تلاميذ من مختلف بقاع المعمورة وسنعرض لأشهرهم :

ومن أشهر تلاميذ مالك المصريين : عبد الرحمن بن القاسم (ت 191 هـ) وعبد الله بن وهب(ت 197 هـ)وأشهب بن عبد العزيز القيسي(ت 204هـ)، ومحمد ابن عبد الله بن عبد الحكم (ت 214 هـ) .

ومن أشهر تلاميذه المغاربة : علي بن زياد التونسي (ت 183 هـ) وزياد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 212 هـ) وأسد بن الفرات بن سنان التونسي (ت213هـ) و يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي القرطبي (ت 234 هـ).

ومن أشهر تلاميذه بالحجاز:عبد الملك بن أبي سلمة الماجشون(ت 212 هـ) كان مفتيا بالمدينة، وأحمد بن غيلان المعذل العبدي العراقي .

أشهر مؤلفاته :

1 ــ رسالة إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة. **2** ــ رسالة في الآداب والمواعظ إلى هارون الرشيد وقد أنكر بعض علماء المالكية نسبة هذه الرسالة للإمام مالك لما فيها من أحاديث غير معروفة ومنكرة تخالف أصوله، هذا إضافة إلى أن طريقها لمالك ضعيف، وممن أنكر نسبتها له:

إسماعيل بن إسحاق القاضي البغدادي (ت 282 هـ) وأبو عبد الله محمد بن أبي زيد القيرواني (ت 384 هـ) وأبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري (ت375هـ)، وأصبغ بن الفرج (ت 225 هـ) وقد حلف ما هي من وضع مالك، وممن أنكرها من المعاصرين الشيخ محمد أبو زهرة. **3** ــ رسالة إلى عبد الله بن مسلم القرشي في القدر والرد على القدرية. **4** ــ رسالة في الأقضية . **5** ــ رسالة في الفتوى أرسل بها إلى أبي عنان محمد بن المطرف. **6** ــ كتاب المجالسات وقد روي عن عالمين:

1 ــ عبد الله بن وهب وقد ذكر فيه ما ذكره مالك في مجالسه من الفوائد، والعلوم والأخلاق والآثار. **2** ــ محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت 204 هـ) جمع فيه مجالس مالك في أربعة أجزاء.

7 ــ كتاب مالك في النجوم وحساب مدار الزمن ومنازل القمر رواه عنه تلميذه عبد الله بن نافع الصائغ (ت 186 هـ) وقد وصفه عياض بأنه كتاب جيد مفيد جدا قد اعتمد عليه الناس في هذا الباب وجعلوه أصلا. **8** ــ التفسير لغريب القرآن رواه عنه خالد بن عبد الرحمن المخزومي. **9** ــ أحكام القرآن: الذي جمع فيه أبو محمد مكي بن أبي طالب القيرواني نزيل قرطبة (ت 437 هـ) الأحكام المأثورة عن الإمام مالك في الآيات.

وفاته: مات مالك رحمه الله في المدينة يوم الأحد لعشر خلون وقيل لأربع عشرة خلت من ربيع الأول سنة: 179 هـ عن عمر يناهز سبعا وثمانين سنة .

قال القاضي عياض في المدارك رأى عمر بن سعد الأنصاري لما مات مالك قائلا يقول:

لقد أصبح الإسلام زعزع ركنه ... غداة ثوى الهادي لدى ملحد القبر

إمام الهدى لازال للعلم صائنا ... عليه سلام الله في آخر الدهر

ثانيا: التعريف بالموطإ:

سبب تسميته بالموطإ : قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك بن أنس لم سمي موطأ، فقال: شيء صنفه ووطأه للناس، حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان.

وقيل مأخوذ من قول مالك : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ.

ولفظة الموطأ بمعنى الممهد المنقح، وفي القاموس: وطأه: هيأه ودمثه وسهله، ورجل موطأ الأكناف سهل دمث كريم .

سبب تأليف مالك للموطإ: كان الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور يرغب في توحيد أقضية الأمصار، فطلب من مالك تأليف كتاب في ذلك يكون إماما في القضاء في جميع الأمصار فقال لمالك: يا أبا عبد الله ضم هذا العلم ودونه كتبا وتجنب فيها شدائد عبد الله بن عمر ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود واقصد أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الصحابة " ولكن مالكا استجاب لأبي جعفر المنصور في شق ولم يستجب له في شق آخر، إذ استجاب له في تأليف كتابه الموطإ الذي فرغ منه سنة 159 هـ بعد وفاة أبي جعفر المنصور، ورفض الشق الآخر وهو أن يوزع كتابه على الأمصار ليكون إماما يتبعه القضاة في أقضيتهم في مختلف الأمصار: إذ قال مالك: " يا أمير المؤمنين إن اختلاف العلماء رحمة الله على هذه الأمة، كل يتبع ما صح عنده، وكل على هدى، وكل يريد الله سبحانه وتعالى" كما اعتذر له بانتشار الصحابة في الآفاق إذ كل بلغ ما سمع من رسول الله ﷺ لأهل المصر الذي حل به.

بعض الأقوال في الموطإ:

ـ **قال ابن العربي:** "الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كمسلم، والترمذي" .

وقال الشافعي : "ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك" .

عدد أحاديث الموطإ:

ذكر أبو بكر الأبهري جملة ما في الموطإ من الآثار عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعن الصحابة، والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثا، المسند منها ستمائة حديث

والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثا، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون .

وقال ابن حزم في كتاب مراتب الديانة: أحصيت ما في موطإ مالك، فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفا، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلا، وفيه نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء

وقال الحافظ العلائي روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب، وقد قال ابن حزم في موطإ أبي صعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث.

عدد الصحابة والتابعين الذين روى لهم في الموطإ :

إن عدة من روى لهم مالك في الموطإ من الصحابة خمسة و ثمانون رجلا، ومن نسائهم ثلاث و عشرون امرأة و من التابعين ثمانية و أربعون رجلا كلهم من أهل المدينة إلا ستة رجال وهم: أبو الزبير من أهل مكة و حميد الطويل، وأيوب السختياني من أهل البصرة، وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان وعبد الكريم من أهل الجزيرة، وإبراهيم بن أبي علية من أهل الشام.

درجة أحاديث الموطإ: اختلفت أقوال العلماء في درجة أحاديث الموطإ إلى:

–القول الأول: تقديم الموطإ على الصحيحين، وممن قال بذلك جمهور علماء المالكية و منهم القاضي أبي بكر بن العربي كما نص على ذلك في شرحه لسنن الترمذي.

ـــ القول الثاني: مساواة الموطأ بالصحيحين وممن قال بذلك ولي الله الدهلوي في كتابه حجة الله البالغة.

ـــ القول الثالث: ذهب جمهور المحدثين إلى تقديم مرتبة الصحيحين على الموطإ.

والحق أن الصحيحين مقدمان على الموطإ وذلك لما في الموطإ من الأحاديث المرسلة والمنقطعة ولكن أجيب عن ذلك بأن ــ ابن عبد البر صنف كتابا في وصل ما في الموطإ من المرسل، والمنقطع والمعضل، قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله: عن الثقة عنده، مما لم يسنده : "أحد وستون حديثا" كلها مسندة من غير طريق مالك، إلا أربعة لا تعرف:

أحدها:"أني لا أنسى ولكن أنسى لأسن" والثاني: "أن رسول الله ﷺ أري أعمار الناس قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته، أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر"، والثالث: قول معاذ: "آخر ما أوصاني به رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: "حسن خلقك للناس"، والرابع: "إذا أنشأت بحرية، ثم تشاءمت، فتلك عين غديقة".

وحتى هذه الأحاديث الأربعة قد وصلها ابن الصلاح.

طريقته في الموطإ:

يذكر فيه الأحاديث في الموضوع الفقهي، الذي يجتهد فيه، ثم عمل أهل المدينة المجمع عليه، ثم رأي من التقى بهم من التابعين، وآراء الصحابة والتابعين الذين لم يلتق بهم، كسعيد بن المسيب، وفيه الآراء المشهورة بالمدينة، واجتهاده الذي ينتهي إليه مخرجا له على ما يعرف من أحاديث وفتاوى الصحابة، وأقضيتهم وآراء بعض التابعين وفتاويهم، ولذلك قال في رأيه الفقهي إنه رأي مخرج متبع، وليس برأي مبتدع: فقد قال : "أما أكثر ما في الكتاب فرأي لعمري ما هو برأي، ولكنه سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل، والأئمة المقتدى بهم، الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله، وكبر علي، فقلت رأي، وكان رأيهم مثل رأيي، مثل رأي الصحابة الذين

أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك، فهذا وراثة توارثوها قرنا عن قرن إلى زماننا. فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة".

شرطه في الرجال والمتون:

ويؤخذ شرط مالك في الرجال من مقولته: "لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ من سواهم: **1** ــ لا يؤخذ من سفيه. **2** ــ ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته. **3** ــ ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله ﷺ . **4** ــ ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به".

بل كان يتشدد في نقد الرجال حتى إنه يترك الرواية عن بعض الأشخاص لظن سبق إليه فيهم أو لأنه لم يتأكد من استيفاء شروطه بل قد يترك الرواية عن أهل بلد بأسره، ومن ذلك لما قيل له: لم لا تحدث عن أهل العراق، قال: "لأني رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث من غير ثقة، فقلت: "إنهم كذلك في بلادهم".

أما حرصه على سلامة المتن يظهر في نفوره من الأحاديث الغريبة، وقد قيل له: إن فلانا يحدثنا بغرائب فقال: "إنا من الغريب نُفر"، وإذا قيل له إن هذا الحديث لم يحدث به غيرك تركه، وإذا قيل هذا حديث يحتج به أهل البدع تركه، وكان كثير التفتيش في مروياته فكان يتعهدها المرة بعد المرة ويسقط كل حديث شك فيه حتى اشتهر أن علم الناس في زيادة وعلم مالك في نقصان: وذلك لطرحه لكل حديث يشك في أمره.

روايات الموطإ:

أحصى القاضي عياض نسخ الموطإ المروية عن مالك بـــ 20 نسخة، وذكر السيوطي في تنوير الحوالك 14، وقد تقصى الشيخ الكاندهلوي جميع النسخ الموجودة للموطإ فوجدها 16 نسخة، عرف بها وبأصحابها في أوجز المسالك وهذه الروايات أهمها ما يأتي:

رواية عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن مسلمة القعنبي وعبد الله بن يوسف التنيسي، ومعن بن عيسى، وسعيد بن عفير، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، ومصعب بن عبد الله الزبيري، ومحمد بن المبارك الصوري، وسليمان بن برد، ويحيى بن يحيى الأندلسي، وسويد بن سعيد، ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة.

هذه بعض روايات الموطإ أما الروايات المستعملة منها فهي خمسة:

1 ــ موطأ يحيى بن يحيى الليثي، وهذه الرواية مشهورة في المغرب العربي والأندلس والهند.

2 ــ موطأ أبي مصعب الذي هو من أكبر الموطآت وفيه زيادات على سائرها.

3 ــ رواية القعنبي الذي لازم مالكا عشرين سنة.

4 ــ رواية عبد الله بن وهب وهي أيضا تشبه موطأ أبي مصعب في الكبر لما فيها من الزيادات .

5 ــ موطأ محمد بن الحسن الشيباني.

ولكن في هذه الأعصار المتأخرة ضعف استعمال موطأ كل من أبي مصعب، وعبد الله بن وهب.

شروح الموطإ ومختصراته والاهتمام به:

لقد وضع الله القبول لموطإ الإمام مالك، فاعتنى العلماء به من جهة إسناده ومتونه، فتطرقوا لمسنده، ومنقطعه ومرسله، وشواهده، وزياداته، وغريبه، واختلاف رواياته وغير ذلك مما سنبرزه على النحو الآتي :

أولا: شروحه:

أ ــ شراحه من الحنفية : ومنهم:

1 ــ علي القاري (ت 1014 هـــ) له شرح موطإ محمد بن الحسن الشيباني في مجلدين .

2 ــ بيرى زاده: أبو محمد إبراهيم بن حسين (ت 1092 هـــ) له شرح على الموطإ سماه : شرح الرحماني في الموطأ .

3 ــ الشاه ولي الله الدهلوي: أحمد بن عبد الرحيم صاحب كتاب حجة الله البالغة له شرحان للموطإ هما :

ــ المصفى بالفارسية : وقد جرد فيه الأحاديث والآثار، وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته.

ــ المسوى بالعربية : وهو مختصر للمصفى.

4 ــ الكاندهلوي (ت 1323هـــ) له شرح سماه: أوجز المسالك إلى موطإ الإمام مالك في : 16 جزءا.

5 ــ الشيخ سلام الله الحنفي : له شرح سماه : المحلى بأسرار الموطإ .

ب ــ شراحه من المالكية :

1 ــ عبد الله بن نافع الصائغ الذي لازم مالكا أربعين سنة (ت 186 هـــ) .

2 ــ أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي المالكي (ت 237 هـــ) .

3 ــ محمد بن سحنون القيرواني (ت 255 هـــ)له شرح للموطإ في أربعة أجزاء.

4 ــ أبو الحسن علي بن رشد القيرواني المالكي الشاعر (ت 456 هـ) وشرحه للموطإ هو اختصار للتمهيد.

5 ــ ابن عبد البر : له عدة شروح هي :

ــ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .

ــ الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار لما تضمنه الموطإ من المعاني والآثار.

ــ التقصي في اختصار الموطأ بين فيه مسند الموطإ ومراسليه وبلاغاته.

ــ تجريد التمهيد.

6 ــ الباجي:القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف: له ثلاثة شروح هي : ــ الأسماء في شرح الموطإ، ــ المنتقى في شرح الموطإ، ــ الاستيفاء في اختصار الموطإ.

7 ــ القاضي أبو بكر بن العربي (ت543 هـ) له شرح وسمه بـ: "القبس شرح موطإ مالك بن أنس" .

8 ــ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت 1122 هـ) له شرح الموطإ في أربعة أجزاء .

9 ــ محمد الطاهر بن عاشور شيخ جامع الزيتونة: له شرح سماه: كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطإ .

10 ــ أبو سليمان الخطابي صاحب معالم السنن: له شرح للموطإ.

جـ ــ شراحه من الشافعية :

جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) له شرحان هما : ــ كشف المغطى عن الموطإ ، ــ تنوير الحوالك على موطإ مالك وهو شرح مختصر .

د ــ تسمية من شرح موطأ غير الذين ذكرناهم :

1 ــ محمد بن يحيى الحذاء (ت 410 هـ) له شرح سماه: الاستنباط لمعاني السنة والأحكام من أحاديث الموطإ.

2 ــ أبو الوليد بن الصفار: له شرح سماه الموعب.

3 ــ أبو بكر بن سابق السقلي له شرح سماه المالك على موطأ مالك.

4 ــ يحي بن مزين له شرح سماه المستقصية.

5 ــ محمد بن أبي رمنين له شرح سماه المعرب.

6 ــ شرح القاضي محمد بن سليمان بن خليفة.

7 ــ شرح ابن أبي صفرة .

8 ــ شرح القاضي أبي عبد الله بن الحاج.

9 ــ شرح أبي الوليد ابن العواد.

10 ــ شرح أبي محمد بن السميد البطليوسي، النحوي وسماه المقتبس.

11ــ شرح أبي القاسم بن الحد الكاتب.

12 ــ شرح أبي الحسن الإشبيلي.

13ــشرح ابن شراحيل.

14 ــ شرح أبي عمر الطلمنكي.

وهناك من العلماء من اهتم بغريبه بالشرح : ومن أشهر العلماء الذين اهتموا بشرح غريب الموطأ ما يأتي :

1 ــ محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري (ت 249 هـ).

2ــأحمد بن عمران الأخفش (قيل ت 250 هـ) ألف غريب الموطإ.

3 ــ أصبغ بن الفرج (ت 225 هـ).

4 ــ أبو القاسم العثماني المصري.

5 ــ القاضي عياض (ت 544 هـ) شرح غريب الموطأ مع الصحيحين في كتاب سماه: "مشارق الأنوار"

التأليف في رجال الموطإ :ألف علماء كثيرون في رجاله منهم :

1 ــ محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي.

2 ــ جلال الدين السيوطي في كتابه إسعاف المبطإ برجال الموطإ.

3 ــ القاضي محمد بن يحيى الحذاء التميمي (ت 410 هـ) له كتاب التعريف برجال الموطأ.

4 ــ أبو عمر الطلمنكي.

5 ــ أبو عبد الله بن مفرج .

التأليف في مسند الموطإ: ألف فيه كثيرون منهم :

1 ــ قاسم بن أصبغ ألف غرائب مالك ومسند حديثه.

2 ــ أبو الحسن القابسي (ت 403 هـ) ألف كتابا سماه الملخص وقد اشتمل على (520) حديثا متصل الإسناد اقتصر فيه على رواية ابن القاسم برواية سحنون عنه.

3 ــ القاضي إسماعيل بن إسحاق (ت 282 هـ) له مسند حديث مالك.

4 ــ أبو القاسم الجوهري.

5 ــ أبو ذر الهروي.

6ــ أبو الحسن علي بن حبيب السلجلماسي.

7ــ المطرز.

8 ــ أحمد بن بزاد الفارسي.

9 ــ والقاضي ابن مفرج.

10 ــ وابن الأعرابي.

11 ــ وأبو بكر أحمد بن سعيد بن موضح الأحميمي.

12 ــ أبو عمرو الطليطلي له مسند الموطإ رواية القعنبي.

13 ــ إبراهيم بن نصر السرقسطي.

التأليف في زيادات الموطإ وشواهده :

ــ القاضي إسماعيل بن إسحاق البغدادي (ت 282 هـــ) له:

1 ــ زيادات الموطأ في أربعة أجزاء. **2** ــ شواهد الموطإ.

التأليف في الجمع بين روايات الموطإ: وممن ألف فيه :

1 ــ ابن جوصا له كتاب جمع الموطأ من رواية ابن وهب وابن القاسم .

التأليف في الحديث عن آثار الموطإ: وممن ألف فيه :

1 ــ حازم بن محمد بن حازم له كتاب سماه: السافر عن آثار الموطإ.

التأليف في أطراف أحاديث الموطإ : وممن ألف فيه:

1 ــ أبو بكر بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي له كتاب سماه: كتاب أطراف الموطإ.

التأليف في اختلاف الموطآت : وممن ألف في ذلك :

1 ــ أبو الحسن الدارقطني له كتاب سماه : اختلاف الموطآت .

2 ــ أبو الوليد الباجي : له كتاب سماه: اختلاف الموطآت.

التأليف في تلخيص الموطإ: لخص الموطأ جمع من العلماء منهم :

1 ــ الحافظ السيوطي. 2 ــ أبو الوليد الباجي. 3 ــ أبو القاسم عبد الرحمن الغافقي المصري (ت 381 هـــ). 4 ــ ابن عبد البر المالكي.

ومما ألف حول الموطإ زيادة على ما ذكرنا :

1 ــ كتاب موطإ الموطإ لأبي الحسن بن أبي طالب. **2** ــ توجيه الموطأ لأبي عبد الله بن عيشون الطليطلي .

المبحث السادس : التعريف بابن خزيمة وصحيحه

أولا : التعريف بابن خزيمة [1]:

اسمه ومولده : هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري المولود في صفر سنة 223 هـ بنيسابور .

ـ شيوخه : تتلمذ ابن خزيمة على يد شيوخ كثر منهم :

ابن راهويه، وموسى بن سهل الرملي، ويونس بن عبد الأعلى ومحمد بن إسحاق الصاغاني، ونصر بن علي الأزدي الجهضمي، وأبو كريب محمد بن العلاء الهمداني.

ـ أقوال العلماء فيه:

قال تلميذه ابن حبان: "ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق فقط"، وقال الدارقطني: "كان ابن خزيمة ثبتا معدوم النظير"، وقال ابن أبي حاتم وقد سئل عن ابن خزيمة: "يحكم هو يسأل عنا، ولا نسأل عنه، وهو إمام يقتدى به"، وقال ابن السريج: "ابن خزيمة يخرج النكت من حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالمنقاش" [2].

تلاميذه : روى عنه جماعة من مشايخه منهم البخاري ومسلم خارج الصحيحين، ويحي بن محمد بن صاعد، وأبو علي النيسابوري، وآخر من روى عنه بنيسابور حفيده: أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد ابن إسحاق بن خزيمة .

مؤلفاته:

---

[1] ـ استقينا هذه المعلومات من مقدمة تحقيق صحيح ابن خزيمة .

[2] ـ طبقات الشافعية . 118/3 و 112/3 .

1 ــ كتاب الأشربة. 2 ــ كتاب الإمامة. 3 ــ كتاب الأهوال. 4 ــ كتاب الإيمان. 5 ــ كتاب الأيمان والنذور. 6 ــ كتاب البر والصلة. 7 ــ كتاب البيوع. 8 ــ كتاب التفسير. 9 ــ كتاب التوبة. 10 ــ كتاب التوكل. 11 ــ كتاب الجنائز. 12 ــ كتاب الجهاد. 13 ــ كتاب الدعاء. 14 ــ كتاب الدعوات. 15 ــ كتاب ذكر نعيم الجنة. 16 ــ كتاب ذكر نعيم الآخرة. 17 ــ كتاب الصدقات. 18 ــ كتاب صفة نزول القرآن. 19 ــ كتاب المختصر من كتاب الصلاة. 20 ــ كتاب الصلاة الكبير. 21 ــ كتاب الصيام. 22 ــ كتاب الطب والرقى. 23 ــ كتاب الظهار. 24 ــ كتاب الفتن. 25 ــ كتاب القدر. 26 ــ كتاب اللباس. 27 ــ كتاب معاني القرآن. 28 ــ كتاب المناسك. 29 ــ كتاب الورع. 30 ــ كتاب الوصايا. 31 ــ كتاب القراءة خلف الإمام.

وفاته:

مات ابن خزيمة ليلة السبت من ذي القعدة سنة: 311 هـ، وقال بعض أهل العلم في رثائه :

يابن إسحاق قد مضيت حميدا ... فسقى قبرك السحاب الهتون

ما توليت لا بل العـــلم ولى ... ما دفناك بل هـــو المدفـــون

ثانيا– التعريف بصحيح ابن خزيمة :

اسمه الحقيقي : "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ" ، واشتهر باسم الصحيح في وقت متأخر. وعليه نقول: من خلال هذه التسمية يتضح لنا أن صحيحه هذا اختصره من كتابه المسند الكبير.

-**منزلة صحيح ابن خزيمة:** قال السيوطي: "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك" [1].

ومما يؤكد كلام السيوطي صنيع ابن خزيمة في كتابه في مواطن عديدة منها:

قال أبو بكر: أنا استثبت صحة هذا الخبر، لأني خائف أن يكون محمد ابن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلسه عنه[2].

وقال ابن لهيعة: "ليس ممن أخرج حديثه في الكتاب إذا تفرد بروايته" [3].

والخلاصة: أن صحيح ابن خزيمة كما رأى محققه أن فيه الأحاديث الصحيحة والحسنة، وبعض الأحاديث الضعيفة إلا أنها نادرة الوجود ونسبتها ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة، وتكاد لا توجد الأحاديث الواهية أو التي فيها ضعف شديد إلا نادرا كما يتبين بمراجعة التعليقات [4].

عناية العلماء به :

اعتنى العلماء بصحيح ابن خزيمة فألف ابن الملقن (ت 804 هـ) مختصر تهذيب الكمال مع التذييل عليه من رجال ستة كتب منها صحيح ابن خزيمة، وألف ابن حجر في أطرافه كتاب: "اتحاف المهرة بأطراف العشرة" وهي: "الموطأ، ومسند الشافعي وأحمد والدارمي، وابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وابن حبان، والمستخرج لأبي عوانة، والمستدرك للحاكم، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والسنن للدارقطني.

وإنما زاد العدد واحدا لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد سوى قدر ربعه [5].

---

[1] ـ السيوطي : تدريب الراوي .83/1.

[2] ـ صحيح ابن خزيمة .71/1.

[3] ـ المصدر نفسه . 75/1 .

[4] ـ مقدمة تحقيق ابن خزيمة. 22/1 ـ 23 .

[5] ـ مقدمة تحقيق ابن خزيمة .22/1 ـ 23.

المبحث السابع : التعريف بابن حبان وصحيحه

أولا : التعريف بابن حبان:

ـ **اسمه ونسبه** : هو الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي السجستاني [1].

بعض شيوخه الذين روى عنهم في صحيحه، وعدة أحاديثهم فيه : [2]

1 ـ أبو يعلى الموصلي روى عنه في صحيحه: 1174 حديثا. 2 ـ أبو العباس الحسن بن سفيان الشيباني (ت 303 هـ) روى عنه 815 حديثا. 3 ـ أبو خليفة الفضل بن الحُباب الجمحي البصري (ت 305 هـ) روى عنه ابن حبان 732 حديثا. 4 ـ أبو محمد عبد الله بن محمد الأزدي (ت 305 هـ) روى عنه: 463 حديثا. 5 ـ أبو العباس محمد بن الحسن بن قتيبة(ت 310 هـ) روى عنه: 464 حديثا. 6 ـ أبو حفص عمر بن محمد بن بجير الهمذاني البحيري (ت 311 هـ) روى عنه: 357 حديثا. 7 ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي الفريابي روى عنه: 313 حديثا. 8 ـ أبو بكر ابن خزيمة (ت 311 هـ) روى عنه: 301 حديثا. 9 ـ أبو بكر عمر بن سعيد الطائي المنبجي روى عنه: 281 حديثا. 10ـ أبو إسحاق عمران بن موسى الجرجاني السختياني (ت 305 هـ) روى عنه: 232 حديثا. 11 ـ أبو العباس محمد بن إسحاق السراج الثقفي الخراساني (ت 313 هـ) روى عنه: 173 حديثا. 12 ـ أبو عروبة الحسين بن محمد السلمي الحوراني الجزري (ت318 هـ) روى عنه 167 حديثا. 13 ـ أبو

---

[1] ـ السمعاني : الأنساب، 209/2، وابن الأثير: اللباب ، 151/1 .

[2] ـ استقينا هذه المعلومات من مقدمة تحقيق الأستاذ شعيب الأرناؤوط: لصحيح ابن حبان الموسوم بالإحسان في تقريب صحيح ابن حبان .

علي الحسين بن إدريس الأنصاري الهروي (ت 301 هـ) روى عنه 136 حديثا. 14 ــ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السامي الهروي (ت 301 هـ أو 302 هـ) روى عنه: 112 حديثا. 15 ــ أبو جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون النسوي الرياني (ت 313 هـ) روى عنه: 99 حديثا. 16 ــ أبو علي الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان الرقي (ت 310 هـ) روى عنه: 90 حديثا. 17 ــ عبدان عبد الله بن أحمد الجواليقي الأهوازي (ت 306 هـ) روى عنه: 73 حديثا.18 ــ أبو جعفر أحمد بن يحيى التستري (ت 310 هـ) روى عنه: 75 حديثا. 19 ــ أبو عبد الله أحمد بن الحسن البغدادي الصوفي (ت 306 هـ) روى عنه: 70 حديثا. 20 ــ إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي روى عنه: 69 حديثا :

محنته: لقد قال ابن حبان: "النبوة: العلم والعمل"، وهذا القول إن عمل على مقتضى ظاهره حكم على صاحبه بالزندقة، وقد أدى به قوله هذا إلى أن يحكم عليه بعض معاصريه بالزندقة والخليفة بالإعدام، ولكن سلمه الله، وقد حاول الذهبي تأويل مقولته هذه والدفاع عنه بأن ابن حبان يقصد أن من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيا إلا بوجودهما، ولكن ليس كل من برز فيها نبيا لأن النبوة موهبة من الله تعالى لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدني والعمل الصالح، وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل فهذا كفر، و لا يريده أبو حاتم أصلا وحاشاه [1].

مؤلفاته: لقد أثرى الخزانة الإسلامية بالعديد من المؤلفات منها :

1 ــ الهداية إلى علم السنن. 2 ــ شعب الإيمان. 3 ــ علل أوهام أصحاب التواريخ. 4 ــ علل حديث الزهري. 5 ــ علل حديث مالك. 6 ــ ما خالف فيه

---

[1] ــ الذهبي : سير أعلام النبلاء. 96/16 .

الثوري شعبة. 7 ــ ما انفرد فيه أهل المدينة من السنن. 8 ــ ما انفرد به أهل مكة من السنن. 9 ــ ما عند شعبة عن قتادة وليس عند سعيد عن قتادة. 10 ــ غرائب الأخبار. 11 ــ ما أغرب الكوفيون عن البصريين. 12 ــ أسامي من يعرف بالكنى. 13 ــ كنى من يعرف بالأسامي. 14 ــ الفصل والوصل. 15 ــ التمييز بين حديث النضر الحُدّاني والنضر الخزّاز. 16 ــ الجمع بين الأخبار المتضادة. 17 ــ وصف العلوم وأنواعها. 18 ــ الفصل بين النقلة [1].

وفاته: بعد هذه الحياة العلمية المليئة بهذه المؤلفات التحق بربه سنة354هـ [2].

ثانيا : التعريف بصحيحه:

اسم صحيحه الاسم الكامل لصحيح ابن حبان هو: "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها" .

شروطه فيه:

قال ابن حبان في مقدمة صحيحه: "وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء.

1 ــ العدالة في الدين بالستر الجميل. 2 ــ الصدق في الحديث بالشهرة فيه. 3 ــ العقل بما يحدث من الحديث. 4 ــ العلم بما يحيل من معاني ما يروي. 5 ــ تعرّي خبره عن التدليس [3].

عدد أحاديثه : بلغت أحاديثه: 7495 حديثا لم يرو فيه عن شيخه ابن خزيمة سوى: 301 حديثا .

---

[1] ــ الأرناؤوط : مقدمة تحقيق الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. 29/1 ــ 30.

[2] ــ الذهبي : ميزان الاعتدال . 508/3.

[3] ــ مقدمة ابن حبان لصحيحه. 122/1.

منزلة أحاديثه:قال ابن حجر: "حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قادحة" [1].

وقال ابن العماد الحنبلي: "وأكثر نقاد الحديث على أن صحيحه أصح من سنن ابن ماجه" [2].

ترتيب هذا الكتاب :

صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب، ولا على المسانيد، وهذا سماه التقاسيم والأنواع، والكشف من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتبه بعض المتأخرين[3] على أبواب، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافا، وجرد الحافظ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد[4] سماه "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان" .

والذي دفع ابن حبان إلى توعير طريقته في ترتيب صحيحه رغبته في إيقاظ همم طلبة العلم وحثهم على الحفظ فوضع لذلك هذه الحيلة في طريقة ترتيب هذه الأخبار بحيث لا يستطيع طالب الحديث العثور عليه بسهولة ويسر إلا إذا كان حافظا لما في الصحيح

عناية العلماء بصحيح ابن حبان:

لقد كثرت عنايتهم بصحيحه، فمنهم من ألف في رجاله، كالحافظ العراقي (ت806 هـ) الذي ألف كتاب: "رجال ابن حبان"، وابن الملقن سراج الدين عمر بن علي (ت 804 هـ) الذي ألف مختصر تهذيب الكمال مع التذييل عليه من رجال ستة

---

[1] ـ النكت . 291/1 .

[2] ـ شذرات الذهب .16/3.

[3] ـ علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان (ت739هـ) وسماه: "الإحسان في تقريب ابن حبان".

[4] ـ السيوطي : تدريب الراوي . 83/1 .

كتب منها صحيح ابن حبان[1]، كما اعتنوا بتخريج زوائده على الصحيحين وممن عمل ذلك الحافظ مغلطاي بن قليج الحنفي (ت 762 هـ)، ونور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807 هـ) والذي سماه "موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان" وقد حققه ونشره محمد بن عبد الرزاق حمزة وطبع بالمطبعة السلفية في مصر، أما الذين نقلوا عنه وعزو إليه فكثر منهم المنذري (ت 656هـ) في الترغيب والترهيب، وابن دقيق العيد (ت 702 هـ) في الإلمام بأحاديث الأحكام، والزيلعي (ت 762 هـ) في نصب الراية وكان يذكر في عزوه إليه: النوع والقسم فيقول مثلا أخرجه ابن حبان في النوع الأول من القسم الرابع، والعراقي (ت 806 هـ) في تخريجه لكتاب إحياء علوم الدين وانتخب منه، أربعين حديثا في كتاب سماه: "أربعون بلدانية"، وابن حجر (ت 852 هـ) في فتح الباري، وتلخيص الحبير، وتخريج أحاديث الكشاف، والدراية في تخريج أحاديث الهداية. والعيني (ت 855 هـ) في عمدة القارئ والسخاوي (ت 902 هـ) في المقاصد الحسنة، والحافظ السيوطي (ت 911 هـ) في الجامع الكبير، وفي تفسيره الدر المنثور[2].

فقهه فيه :

ترجم لكل حديث أورده فيه مستنبطا منه قضايا فقهية في عناوين دقيقة، هذا إضافة إلى تعليقاته الهامة على الكثير من الأحاديث التي يفسر فيها لفظا غريبا أو يوضح معنى غامضا أو يرفع إشكالا ويزيل إبهاما، أو يجمع بين روايتين الظاهر أن بينهما تضادا أو يذكر اسم رجل بتمامه إن ذكر في الإسناد كنيته أو العكس[3].

---

[1] ـ وكذا مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم.. انظر السخاوي: الضوء اللامع . 6/ 102 .

[2] ـ الأرناؤوط : مقدمة تحقيق الإحسان .1/46 ـ 48 .

[3] ـ الأرناؤوط : مقدمة تحقيق الإحسان . 1/46 ـ 48 .

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية المتخصصة في رحاب الحديث الصحيح من حيث جوانبه النظرية ، ومعرفة أبرز وأهم مصادره ومظانه نحسب أننا قد أسهمنا ولو بقسط يسير في دفع حركة التأليف الحديثية ، المعتمدة على لَمّ شتات الموضوع المتناثرة في طيات المصادر والمراجع في مصنف واحد يجمع بين سهولة الطرح وتنوع المعلومة سائلين المولى عز وجل أن ينفع بما ورد في هذا الكتاب طلاب العلم ورواده آمين آمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهـــــرس

ـ المقدمة 3

الفصل الأول: الحديث الصحيح دراسة نظرية..... 5

الفصل الثاني : مظان الحديث الصحيح. 17

ـ **المبحث الأول** : التعريف بالبخاري وصحيحه..... 17

ـ **المبحث الثاني** : التعريف بالإمام مسلم وجامعه الصحيح 31

ـ **المبحث الثالث** : الموازنة بين الصحيحين 46

ـ **المبحث الرابع** : المستخرجات والمستدركات

على الصحيحين 51

ـ **المبحث الخامس** : التعريف بالإمام مالك وكتابه موطأ... 55

ـ **المبحث السادس** : التعريف بابن خزيمة صحيحه..... 71

ـ **المبحث السابع** : التعريف بابن حبان وصحيحه 74

ـ الـخـاتـمـة 79

ـ الفهرس 80